دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلّد 32، العدد 1، 2005

النحو مفتاح بياني لاكتناه عالم التخفي النصي عبر مرايا التجلي

*عبد الله عنبر**

ملخص

يشكل هذا البحث مقاربة بنائية تصدر عن النحو البلاغي الذي يروم تقصي المرجعيات الجمالية المسؤولة عن دينامية التعالق النصي، ويرتكز على نظرية المعاني النحوية التي تمثل جهازاً معرفياً يطرح جملة من وسائل التحليل الأسلوبي بما يفسح المجال لقراءة ساحة التباينات المنتظمة في جامع النص، وتستثمر هذه النظرية طرق تكثيف الدلالة المتجسدة بملاحظ النحو الجمالي كالتعريف والتنكير والتقديم والتأخير والفصل والوصل والحذف لوعي عصفها المتخفي عبر مرايا التجلي، وتسهم نظرية المعاني النحوية في تقويم الفكر النحوي بغية وصف اللغة العربية وصفاً يقام على طرق اكتناه المستوى الجمالي بحثا عن تجليات الظاهرة اللغوية، وتقام على مبادئ المشاكلة والاختلاف؛ إذ تتقصى المدى الذي تنداح فيه الإبلاغية بأقصى تجلياتها لأداء المقصود، وتتصدى لرصد السمات المميزة لفرادة البنى للإبانة عن مضمونها التأثيري الناتج عن نقاط المغايرة المتوهجة في إنتاج الدلالة. ويكشف هذا البحث أن ابن جني توصل إلى أن الملكة اللغوية التي تنطوي عليها النفس هي المنوال الذي يشكل أبنية النص، وتبين أن نظرية العامل قدمت للفكر النحوي منهجاً يحفظ تماسك عناصر الظاهرة اللغوية في ضوء ملاحظ التأثير المؤسس على الاقتران اللغوي، ويتصدى هذا البحث للإجابة عن ثلاثة أسئلة في دراسته لنظرية العامل جاءت على النحو الآتي:

الأول: ما علة رفض نظرية العامل أو إنكارها؟

الثاني: ما وظيفة هذه النظرية في التركيب اللغوي؟

الثالث: ما علاقة هذه النظرية بعلامة الإعراب؟

وقد وقع هذا البحث في أربعة أبواب: الأول: نظرية المعاني النحوية جامع نصي لتشكيل الدلالة، والثاني: النحو مفتاح بياني لاكتناه تجليات النص، والثالث: العلاقة بين الإعراب والمعنى، والرابع: نظرية العامل بين القبول والرفض.

المقدمـــة

يدخل هذا البحث في سياق النحو البلاغي الذي يروم تقصي المرجعيات الجمالية المسؤولة عن تحليل سيماء النص وكشف البنية المفتاحية المهيمنة على تحولات النسق. ويقام على نظرية المعاني النحوية التي تسعى لبلوغ القوانين المعرفية المغذية اللغة بمجهول البيان، ومن الملاحظ أن وظيفة هذه النظرية دراسة الشكل اللغوي من حيث البناء النحوي الذي تشكله ملاحظ النحو الجمالي المتجسدة في التعريف والتنكير والتقديم والتأخير والفصل والوصل والحذف، وتقع هذه الملاحظ في سياق النحو العالي الذي يستثمر طرق تكثيف الدلالة ويرتقي بها مرقاة البلاغة، وتستشرف هذه النظرية النحو النسقي الراصد للوحدة الدلالية العليا التي تتطلب بحثا مستفيضاً لوعي عصفها المتخفي عبر استراتيجيات التجلي، وتكشف الحجاب عن وظائف البنى المستعلية باستنطاقها واكتناه المقاصد الجمالية التي تفرضها تحولات النسق، وتستند إلى نقطة انطلاق مفادها البيان عن لحظة الغياب المتخفية في أفق التوقع الناجم عن الانزياح والانحراف عن مستويات الأداء المألوف بحثاً عن أساليب التجاوز.

وتشكل نظرية المعاني النحوية جهازاً معرفياً يطرح جملة من وسائل التحليل الأسلوبي مما يفسح المجال لقراءة ساحة التباينات المنتظمة في جامع النص، وتواكب مبادئ المشاكلة والاختلاف؛ إذ تتقصى المدى الذي تنداح فيه الإبلاغية بأقصى تجلياتها لأداء المقصد، ومن المقرر أن استقراء مظاهر إيراد المعنى بأساليب مختلفة توخياً للبيان عن الكلمة المؤثرة في المتلقي يشكل مطلباً راسخاً في نظرية المعاني النحوية، وتتصدى هذه النظرية لاكتناه قوانين النظم والأساليب الإبلاغية التي تقف وراء دينامية النص وتعدد وجوه الأداء، وترصد السمات المميزة لفرادة البنى للإبانة عن مضمونها التأثيري الناتج عن نقاط المغايرة المتوهجة في

* كلية الآداب، الجامعة الأردنية. تاريخ استلام البحث 2003/3/26، وتاريخ قبوله 2004/5/6.

إنتاج الدلالة، ونشير هنا إلى أن هذه النظرية تسهم في تقويم الفكر النحوي بغية وصف اللغة العربية وصفاً يقام على طرق اكتناه المستوى الجمالي بحثاً عن تجليات الظاهرة اللغوية، وتقرأ النص المرصود الذي ترتهنه آفاق التباين وترسمه ملاحظ التوهج على نحو دون آخر، وتتقصى طرق تشكيل أوهاج دلالة الكلمة بين الإفراد والتركيب بحثاً عن وجوه التمايز الناتجة عن علاقات الاقتران وتجليات النظم.

ويكتسب البحث في نظرية العامل وعلامة الإعراب مشروعيته من كونه يمثل كشفاً للأصول التي صدر عنها التفكير النحوي في اكتناه مكونات الظاهرة اللغوية. وتشكل هذه النظرية امتحاناً للضوابط التي تحكمت في سيرورة الظاهرة توخياً للمستوى الذهني الذي يتجسد في إنجازها، وتهيئ مناهج النظر اللساني الحديث لأنظار القدماء أن تأخذ مكانها في تقليب الظاهرة اللغوية من داخلها تحقيقاً لبيان النموذج الذي تأتلف عليه.

ويظهر هذا البحث أن مناهج النحاة العرب في درس هذه النظرية تلتقي إلى حد بعيد النظريات اللغوية والنقدية المعاصرة فتظهر اتفاقاً لافتاً وهذه المناهج الحديثة، فهي تمثل مفتاحاً لبيان لعلاقة بين البنية السطحية والعميقة وتكشف أثر تبدل العوامل في تغيير علامة الإعراب، ويبدو أنها تلتقي في هذا الملحظ مع نظرية التوليد والتحويل التي تظهر أثر عناصر التحويل في المستوى الدلالي. ويجد الباحث مسوغاً لدراسة نظرية العامل في ضوء مناهج علم اللسان الحديث لعلها تشكل نظرة تحليلية تستقي ملامحها من أنظار النحاة وما تقدمه الاتجاهات النقدية المعاصرة.

ويتشكل هذا البحث في سياق ينظر إلى هذه النظرية على أنها منهج متقدم في دراسة القيم الدلالية واكتناه العلاقات المكونة للتركيب، ويوجه البحث هذه النظرية توجيهاً يعدها مفتاحاً لتفسير البنى المؤلفة للنسيج النصي.

وبهذا يستدعي النظر في نظرية العامل البحث عن التواصل بين السبب وفضاء الاستجابة رصداً لعناصر الإحالة المرجعية وبحثاً عن التواتر، ويطرح هذا البحث ثلاثة أسئلة:

الأول: ما علة رفض نظرية العامل أو إنكارها؟

الثاني: ما وظيفة نظرية العامل في التركيب اللغوي؟

الثالث: ما علاقة هذه النظرية بعلامة الإعراب؟

وهنا نشير إلى أن نظرية العامل تشكل مفتاحاً بنائياً لتعليل أثر علامة الإعراب في تحولات النسق وتمثل قانوناً قائماً بذاته منتظماً مع غيره في تشكيل الظاهرة اللغوية.

وقد وقع هذا البحث في أربعة أبواب؛ الأول: نظرية المعاني النحوية جامع نصي لتشكيل الدلالة، والثاني: النحو مفتاح بياني لاكتناه تجليات النص، والثالث: العلاقة بين الإعراب والمعنى، والرابع: نظرية العامل بين القبول والرفض.

الأول: نظرية المعاني النحوية جامع نصي لتشكيل الدلالة

تمثل نظرية المعاني النحوية تساؤلاً جذرياً عن مدونة المتغيرات المؤلفة لوجوه الفرادة المتمظهرة في إطار جامع لها يشكل مرايا الذات في بيانها عن المقصد، وتستند هذه النظرية إلى الرصد الموحد للفضاءات الذهنية والمستقطب لعناصر المشاكلة والاختلاف التي ينهض على تجلياتها المقصد، وتصدر عن القواعد الكلية التي تحكم أشكال النظم لمعرفة المبادئ التي تؤسس عليها، وتدرس المناطق الإبلاغية المؤسسة على الانحراف الأسلوبي؛ إذ تسهم في اكتناه التحولات المتصلة بالسمات التعبيرية المهيمنة على مستويات الأداء، وتنطلق هذه النظرية من فكرة مؤداها بيان الأساليب الإبلاغية التي تفضي إلى ترتيب النص وفق كيفية معينة توخياً للسمات البيانية الناجمة عن ملاحظ المشاكلة والاختلاف. ومن هنا تعين التحولات النصية الناتجة عن تغير توزيع الوظائف على نسق دون آخر بحثاً عن فرادة التشكيل الموافقة للمقصد المراد، وتستحكم في تحديد الإطار المرجعي الذي يرسم عناصر المقبولية النحوية التي تثوي وراء تصاقب الأبنية، وتؤلف منهجية تطرح رصد التحولات للإبانة عن وجوه الإشراق والجمال من خلال اكتناه مقتضيات الإبلاغية المعبرة عن سيرورة المعنى عبر دينامية النص، ومن الملاحظ "أن العنصر الحاسم في تكوين النص هو الدور الذي يقوم به في الاتصال الانساني، ولذا فإن علم لغة النص لا يتوقف عند كلمات النص وتحليلها في مستويات الدرس اللغوي من أصوات وصرف ونحو ودلالة فحسب، وإنما يحاول النفاذ الى ما وراء النص الجاهز من عوامل معرفية ونفسية واجتماعية، واكتناه المستويات البنائية التي كان النص حصيلة لتفاعلها جميعاً"[(1)] ونشير هنا إلى أن عبد القاهر الجرجاني يرى أن الألفاظ تشكل مادة لإنتاج الدلالة الكلية؛ إذ تختلف صيغ الفضاء النصي بين الإفراد والتركيب، وبهذا تكون نظرية المعاني النحوية تنظيماً خاصاً يقتضي ترتيب الكلمات في مستويات تستدعي وظائف الدلالة استجابة لنسق ينتظمه المعنى المراد، ويتضح هذا المعنى عند الجرجاني بقوله: "فينبغي أن ينظر إلى الكلمة قبل دخولها في التأليف، وقبل أن تصير إلى الصورة التي بها يكون الكلام إخباراً وأمراً ونهياً واستخباراً وتعجباً، وتؤدي في الجملة معنى من المعاني

التي لا سبيل إلى إفادتها إلاّ بضم كلمة إلى كلمة وبناء لفظة على لفظة"[2].

وهذا يكشف أن التأصيل المعرفي لنظرية المعاني النحوية ينزع إلى تشكيل المتصور الذهني بحثاً عن ائتلاف عناصر البنية على وجه مخصوص في ذلك الوضع، ومن الملاحظ أن هذه النظرية تمتحن اللحظة النهائية التي تنتهي عندها الموقعيات المؤلفة لتنوع طبقات البنية المسؤولة عن دينامية التعالق النصي، وتجري هذه النظرية نقدها بوصفها ممارسة تعيد إنتاج البلاغة الكلية للتحولات التي غيرت الأنساق لإنتاج وظائف جديدة تكسب النص إبلاغيته، وتقارب نقاط التمايز الأسلوبي المبنية على المغايرة والمستندة على الخيال الذي يعيد أبنية الصياغة توخياً لملاحظ التجاوز، وتعاين فضاء المسارات البنائية موضحة طرق أدائها للوظائف التأثيرية وفق دينامية خاصة تحقق التعبير عن المقصد. وتعد معاني النحو المكان الذي تلتقي عنده آفاق الدلالة؛ إذْ يلاحظ الجرجاني: "أن الفكر لا يتعلق بمعاني الكلم المفردة أصلاً،... إنّه لا يتعلق بها مجردة من معاني النحو"[3]، وهكذا فإن الدلالة النحوية تأتلف على هيئة صوغ قياسي يبنى على علاقات نسقية مدارها توخي المقصد ضمن تحكم يستند إلى التعليق والإسناد بما يرجع المقصد إلى قواعد النسق. وتعتمد الدلالة النحوية قانون ربط الأبنية بمنتهى الإحكام الذي يفسر أنظمة اللغة ويظهر أحكامها استجابة للمدونات القياسية التي استبطنها النحاة من قراءة اللغة، ويبدو أن: "التحليل النحوي يهدف إلى الكشف عن الوظيفة التي تؤديها الكلمة في الكلام، أي إلى التعرف على المعنى النحوي لها فيه، ويجد كثير من المتعلمين صعوبة في الوصول إلى ذلك المعنى الوظيفي أو يهتمون بواحدة ويهملون الأخرى في حين ان المعنى الوظيفي لا يكتمل إلا بمجموعة القرائن (السمات) التي إذا توافرت في كلمة ما هيأتها لأدائه"[4]، وهذا يظهر تفاعل مجموعة القرائن لإنتاج المقصد عبر جملة وسائل التمثيل الرمزي، وهكذا فإن الدلالة تنعقد على الهيكل التنظيمي الذي يشكل النحو جهازه القياسي، ومن الواضح أن البناء النحوي يؤلف نسقا دالاً على التقاطع العضوي الذي يجمع شبكة الأنظمة، فحركية التأطير النحوي تستند إلى تحويل البنى المعجمية وفق قواعد تنظيمية تنبع من قواعد التأويل الدلالي.

وقد أظهر الجرجاني أثر المعاني النحوية في الأداء الدلالي؛ إذْ يلاحظ أن مدار المفاضلة هو إقامة التمثيل الموقعي عبر الأنساق الأسلوبية المتصلة بمرجعية الإنجاز على وجه مخصوص، فقرر:"أن ليس النظم إلاّ أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها، وذلك أنا لا نعلم شيئاً يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه فيعرف لكل من ذلك موضعه، ويجيء به حيث ينبغي له"[5]، وهكذا يحتل النحو موقعاً متقدماً عند الجرجاني؛ إذ تجد اللغة نفسها من خلاله تشكيلها الجمالي، ويؤلف النسق المهيمن الذي يفرض حضوره انطلاقاً من إسقاط المستوى الأفقي على المستوى العمودي توخياً لفرادة التشكيل.

وقد رأينا أن استثمار المعاني النحوية يؤلف استراتيجية تجعل السياق الجمالي يتسامى مؤلفاً فضاء التعالي النصي، وهكذا تستطيع النظرية النحوية الانتقال بحثاً عن الوظيفة الجمالية من خلال تحولات النسق؛ فنظرية تنوع وجوه المنجز التي يؤصلها الجرجاني بالنظر في وجوه كل باب وفروقه تحقق أوهاج المعاني النحوية في تجليات الإبداع، وهكذا تحتل نظرية المعاني النحوية موقعاً ثابتاً في تشكيل المستوى الدلالي الناتج عن التعبير الفني المسكون بهاجس التحول، وبيان ذلك عند الجرجاني أنه: "ليس الغرض بنظم الكلام أن توالت ألفاظها في النطق، بل أن تناسقت دلالاتها وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل"[6]، وهذا يفسح المجال لتعدد الأنساق المؤلفة لدينامية النص في سياق الكلمة المؤثرة.

وتلتقي هذه النظرة إلى التشكيل الدلالي المؤسس على النسق النحوي مع أصل من أصول البنائية يقرره نهاد الموسى بقوله:"يقوم منهج التحليل إلى المؤلفات المباشرة على مقولة مؤداها أن الجملة ليست خطاً أفقياً من كلمات متتابعة، وإنما هي نسق منظوم على نحو مخصوص"[7].

ومن المعلوم أن تعدد الوجوه في نظرية المعاني النحوية يشكل ملحظاً من ملاحظ التجاوز المؤسس على الانفتاح الجمالي لوظائف الإبداع المتوثبة للتنوع المختلف في سياق التماسك المؤتلف. إن وظيفة التحكم القياسي تتخطى البعد النمطي في الترتيب الاعتيادي لرصد تغيرات المعنى وفق قانون التنوع المرن، وتؤدي فكرة كسر النسق وإنتاج الفراغ المعرفي الناتج عن الانزياح إلى صناعة التوتر وبناء التخيل المؤثر في نفس المتلقي. وبيان ذلك أنه: "إذا كانت دينامية التعبير الشعري تعتمد على ظاهرة كسر النظم أو الانحرافات بمستوياتها المختلفة التي تحددها درجة النحوية، فإن مجالات رصدها تتجاوز حالات التركيب اللغوي لتصب في تحليل طبيعة الأبنية التخيلية المعقولة واللامعقولة، وحالات الخروج عن الأعراف الشعرية السائدة ومداها. وبهذا فإن درجة النحوية الشعرية لا تقف عند المستوى النحوي، بل تتعداه إلى

حساب طرق توظيف العناصر الشكلية والدلالية البديلة في الشعر، بما يربطها بنيويا بالدرجات الحافة بها. وتعد درجة الكثافة تصعيداً وهي ذات سمة توزيعية وتتصل بمعيار الوحدة والتعدد في الصوت والصورة، وهذا يجعلها ترتبط بحركة المجاز والحذف وتتجلى في مظاهر تتعلق بالفضاء غير اللغوي للنص وطريقة توزيعه.[8]

وهكذا تؤلف نظرية المعاني النحوية المنطلق الأساسي في التماسك النصي الذي يضع الألفاظ في مواقعها حيث تتحد عناصر التركيب في تناسق يتوخى جمال التعبير البياني: "وأعلم أني لست أقول: إن الفكر لا يتعلق بمعاني الكلم المفردة أصلاً، ولكني أقول: إنّه لا يتعلق بها مجردة من معاني النحو، ومنطوقاً بها على وجه لا يتأتى معه تقدير معاني النحو وتوخيها فيها"[9]. وهذا تشخيص لمعاني النحو يبين علاقة العناصر الدلالية وقدرتها على التأثير المستند إلى وعي حاد لفروق التراكيب، وهذا يبدي أن: "النحو عند عبد القاهر لا يقصد الإعراب ولا اللغة، وإنّما يقصد النحو الجمالي وهذا النحو لا يهدف إلى موضع الفاعلية أو المفعولية مثلاً، إنما يهدف إلى موجبها"[10]، وهكذا تخطى الجرجاني القاعدة النحوية لاكتناه المستوى الجمالي الذي يفضي إليه وجودها، وهذا تقصٍ للظاهرة اللغوية بحثاً عن تشكيلها النظمي وتجلياتها البيانية، ويلتقي هذا الفهم لمعاني النحو عند الجرجاني مع مبادئ علم اللسان الحديث؛ إذ يلاحظ أن: "البحث النحوي قد أمد النقد بقيم موضوعية كثيرة ساعدته على تخطي ذاتيته في محاولة بناء نظرية لغوية في فهم النص، بحيث تبدأ من الصياغة وتنتهي بها، وترصد الخواص الجمالية التي تتصل بالتعبير والكشف عنها في التراكيب اللغوية، وتقيم علاقة وثيقة بين الدوال ومدلولاتها في صور الكلام ومستوياته المختلفة"[11].

ومن المقرر أن استثمار نظرية المعاني النحوية يدخل البنى في لحظات مكاشفة لإنتاج دلالي يفجر الطاقات الإيحائية، وتسهم التحولات البنائية في كسر التوقعات لاقتناص قوى المتخيل الذهني وتشكيل نصوصية النص، ويبدو واضحاً أن "البنية النحوية تمتاز بقدر كبير من الحرية؛ إذ تجيز كثيراً من أشكال العدول والتحول من أبنية نمطية إلى أبنية غير نمطية، ويناط إلى المفسر الكفء اكتشاف أسباب أوجه العدول من خلال ربط هذه الوحدات بالعلاقات الناتجة عن كل تغيير. أما الدلالات فطاقات غير محدودة؛ إذ ينظر إلى الكلمات من منظورات متغايرة، وينتقل في تحديد المعنى من مستوى إلى آخر، وتقسم الدلالات إلى مباشرة وغير مباشرة، وإلى إشارية وإحالية وإيحائية واستدعائية، ولكنها تشترك في مركز واحد، وبينها وبينه علاقات يناط إلى المفسر مهمة تتبعها وايضاحها.[12] وهذا الانعتاق اللغوي تؤنس عليه مرجعية المعاني النحوية الساعية نحو تنامي التوتر وصناعة الاستبدال الاستعاري، وتتجلى الوظيفة الانفعالية التي تؤسس على تغير وجوه معاني النحو بطريقة تمنح من تحولات الإيحاء بما يؤنس على بناء الصورة، وتتنامى وظيفة المرجع الدلالي المتصلة بالأصل البنائي في جدلها المكون لحركية الإبداع الناتج عن تصدع العلاقة وفق مساحات التباين.

ومن المؤكد أن تجاوز التأطير البنائي المألوف يسهم في إنتاج النشاط الإبداعي توخياً للوظيفة الجمالية في تشكيل السمات الدالة، ومرد الإعجاز عند الجرجاني معاني النحو وأحكامه ووجوهه وفروقه، وبيان ذلك: "أن طالب دليل الإعجاز من نظم القرآن إذْ هو لم يطلبه في معاني النحو وأحكامه ووجوهه وفروقه، ولم يعلم أنها معدنه وموضعه ومكانه، وأنّه لا مستنبط له سواها، وألا وجه لطلبه فيما عداها، غار نفسه بالكاذب من الطمع ومسلم لها إلى الخدع"[13].

ويظهر هذا النص أن المعاني النحوية تتنوع وفق التركيب البنائي الذي تقتضيه الدلالة المنتظمة فيها، وتنهد في تأسيس الوضع الانفعالي المعتمد على مسافات التوتر مما ينتج التباين المؤلف لتجليات الرؤيا، وتستقطب الانتباه عبر مجهول البيان الناتج عن ترتيب العناصر والإبانة عن مخزونها عبر سيمياء الدلالة، وبهذا تبلغ هذه المعاني الغاية القصوى في تشكيل المتخيل المرتكز على فضاء الرؤية وضم الأجزاء بما يحقق الخفاء والتجلي.

ويقرر سمير ستيتية أن المعاني النحوية عند الجرجاني تؤلف وسيلة قادرة على تحليل النص واكتناه أبعاده: "والحق أن الجرجاني تجاوز مرحلة النظر في أحكام النحو باعتبارها قوانين مجردة إلى مرحلة النظر في هذه الأحكام باعتبارها أدوات لتحليل النص الأدبي وفهم الأسلوب"[14].

ومن الملاحظ أن المعاني النحوية تشكل مرتكزاً أساسياً لا يستقل عن العناصر البنائية وإنما يسهم في تأصيلها على نحو دون آخر تحقيقاً للمعنى المراد، وتفصح هذه المعاني التي يمتطيها التركيب عن نشاط معرفي يتيح للدلالة حيوية خاصة عبر مرونة الحركة، وتنتظم وجوه المغايرة ضمن بعد يحرك معاني النحو في محيط الإبداع بحثاً عن التشكيل البنائي وفق فرادة التعبير، ويرى ممدوح الرمالي أن الجرجاني:"فهم معاني النحو على أنها معاني الأبواب النحوية، والعلاقة بين تلك الأبواب والصور المختلفة التي ترد عليها في التأليف، فالنحو عنده تأليف الكلام ونظام ذلك التأليف ودراسة

الوحدات اللغوية التي ترد عليها الأبواب وما لها من صور مختلفة"[15]، وهكذا تغني هذه المعاني البنى الموقعية بمقتضى الوظائف الدلالية التي تشكل المنطلق لتمثيل النحو الكلي واستشراف النص المرصود، فهي جملة قوانين يستنبطها اللغوي على هيئة كليات تضمر وعياً راسخاً لمنظومات أسلوبية ترتقي مرقاة البلاغة.

وتعين هذه المعاني الوجهة المؤثرة في عناصر النظام والمرتهنة للرابط الأساسي المتحكم بفكرة الضبط الذاتي لقانون التحولات، وتتحكم في جهاز التواصل اللغوي من خلال إنتاج عدد غير متناه من النماذج اللغوية من جملة قواعد محدودة، ومفاد ذلك عند الجرجاني:"أن مدار أمر النظم على معاني النحو وعلى الوجوه والفروق التي من شأنها أن تكون فيه، فأعلم أن الفروق والوجوه كثيرة ليس لها غاية تقف عندها ونهاية لا تجد لها ازدياداً بعدها"[16].

وتلتقي مسألة النظر إلى النحو على أنّه جملة من القواعد المحدودة القادرة على إنتاج عدد لا ينحصر من الأنماط اللغوية مع الأنظار اللسانية الحديثة، وهذا ما يقرره نهاد الموسى في بيانه السبق اللغوي الذي أدركه علماء العربية في توجيه قاعدة (ما ينحصر وما لا ينحصر) التي صدر عنها تشومسكي ومؤداها: أن اللغة تقوم على نظام من الأحكام المحدودة يتعين بها مادة من الجمل وأمثلة من الكلام لا تنحصر: "وقد وجدت أن ابن هشام نفذ إلى مضمون هذه الملاحظة في تقرير غير ملتبس منذ ستة قرون ونيف، في كتابه المغني، فأقام الباب الثامن على "ذكر أمور كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية""[17].

ومن الملاحظ أن استثمار هذه المعاني يؤدي إلى تشكيل قانون يجتاز التوصيل إلى الإبلاغ عبر تكثيف خاص يكفل التكوثر البياني، ويوافي هذا المنحى ما تقرره نظرية التوليد والتحويل في بيانها: "أن المظهر الإبداعي في اللغة مرتبط بتنظيم قواعد يتيح لمن يدركه أن ينتج عدداً لا متناهياً من الجمل ينتجها الآخرون، والجدير بالذكر أن عدد قوانين تنظيم القواعد هذا محدود، ومع هذا تنتج قوانين هذا التنظيم المحدود عدداً لا متناهياً من الجمل"[18]. فهذا تصرف في وجوه العبارة بما يناسب سياق الحال وقوانين النحو والبلاغة وأي تبديل في التشكيل البنائي مرجعه المعنى.

الثاني: النحو مفتاح بياني لاكتناه تجليات النص

يمثل النحو استراتيجية قادرة على اكتناه الأشكال النصية بحثاً عن السلطات المتحكمة بمنظومة العلاقات التي يحتكم إليها النسق، وبهذا يستطيع النحو وفق هذا المفهوم أن يفتح أفقاً واسعاً على تدارس مستويات النص بحثاً عن تموضعات الأبنية وفك رموزها، ويقرأ العلاقات المتشابكة لاكتشاف التجليات الجمالية الناتجة عن تشكلات النسق واكتناه علاقة الدال بمدلوله، ويتم من خلال هذا النحو استنطاق المستويات الدلالية للبيان عن المحور المنبثق الذي تتلاقى عليه الأبنية، ويتقصى هذا النحو المنهجي فضاء الكليات العميقة التي ترتد إليها ملاحظ الاستبدال لإعادة تشكيل النص في تجسيده الدلالي، وقد أراد الجرجاني الاتساع في وظائف النحو؛ إذْ قرر: "أن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها، وأنّه المعيار الذي لا يتبين نقصان كلام ورجحانه حتى يعرض عليه، والمقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه، ولا ينكر ذلك إلاّ من ينكر حسه، وإلا من غالط نفسه"[19]، وهذا يظهر أن مجموع الأبنية اللغوية يؤلف بنية كبرى مغلقة على ذاتها لما يحيط بها من مجهول البيان، ويسهم النحو في تحليل عالم الخفاء عبر استراتيجيات التجلي، فهو يمتلك منهجيات تكفل الإبانة عن وجوه المنجز بالكشف عن ملاحظ تفرده وبيان أنساقه، وهكذا يحاور النصوص لتبيان مخزونها المعرفي الذي تتموضع في تضاريسه مرجعة الدلالة لخصوصية التوزيع، ويتحرى التجسيد اللغوي المتصل بالبنائية التكوينية للإبانة عن الأسرار الكامنة وراء الانتظام الشكلي، ويوافي هذا المنحى ما يقرره إبراهيم مصطفى في بيانه: "أن النحو هو قانون تأليف الكلام، وبيان لكل ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة، والجملة مع الجمل، حتى تتسق العبارة ويمكن أن تؤدي معناها"[20]، وهذا يبين أن النحو يلتقط الموجهات المعرفية المنظمة للأبنية والمكونة للتماسك الداخلي المؤسس على طرق البيان عن علاقة المستوى الأفقي بالمستوى العمودي توخياً للدلالة، ويشكل هذا النحو مكاشفة تتوخى استطلاع المرجعيات التي تسهم في تشكيل مشهد الغياب النصي على فجوات تنتظم أنساقه على نحو دون آخر.

ويقارب الجرجاني القوى المؤثرة التي أسهمت في تخير طرق التشكيل؛ إذ يعيدها إلى مرجعية تفصح عن طرق البيان المؤلفة لقواعد النظم، وهكذا يتقصى طرق إنتاج النص بلاغياً من تقديم وتأخير، وتعريف وتنكير، وتشبيه واستعارة مما يدخل المنظومات في دوائر الإبداع، ويتولى البحث عن العلاقات الداخلية لبيان نظامها الذي يكشف أنماط الصياغة في سياق الفضاء النصي، ومن هنا فإنه رصد ملاحظ الاختيار والتوزيع وطرق الانحراف عن المألوف في تشكيل الأنماط التعبيرية، فمرد المزية الجمالية عند الجرجاني:

"تعرض بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام ثم بحسب موقع بعضها من بعض واستعمال بعضها مع بعض"[21]، ويبين هذا النحو مستويات الصياغة بغية اكتناه ملاحظ الإبداع الجمالي؛ إذ يرصد طرق التواصل بين التركيب والمقصد، فدينامية العناصر تمتد مجتازة النمط المألوف نحو تموقع خاص يتوخى الإبداع، وتؤلف التغيرات في نظام البنية محوراً أساسياً يتضمن التأثير والإقناع لبناء المعنى المقصود، ومن المعلوم أن فرادة التشكيل تحقق تمركز الدلالة وإحكامها في علاقات إبداعية تفرض وظيفتها الأسلوبية لأداء المقاصد المؤثرة في المتلقي، وهكذا تظهر القدرة التعبيرية الكامنة في الاستعمال اللغوي الذي يستند إلى مرجعية تستمد دلالتها من أسرار تحولات النظام اللغوي، وقد نظر الجرجاني إلى التقديم والتأخير موضحاً أثر الأبعاد التحويلية الناتجة عن طرق التعالق المهيمنة على دينامية النص، ومن طريف ما قاله في هذا الموضوع: "هو باب كثير الفوائد، جم المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية، لا يزال يفتر لك عن بديعة ويفضي بك إلى لطيفة، ولا تزال ترى شعراً يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك أن قدم شيء وحول اللفظ من مكان إلى مكان"[22]. ويستشرف هذا النحو جوهر الكلمات للبيان عن سيرورة المعنى الذي تنداح فيه وجوه الفرادة التي ينبني عليها جامع النص، وهكذا يلتقط السمات الأسلوبية لنشدان المستوى الجمالي المؤلف للمقصد والمحيط بجملة الإنزياحات وطرق صياغتها في تنظيم يستأنف عدولها الاستعاري النابع من تضافر قوى الإنجاز، ويرمي إلى وعي المنطق الخاص الذي ينتظم مسافات التوتر ويكون نظامها الحيوي عبر جدل المرايا المتلاقية في نسق، ويعاين التحولات وطرق تشكيل النسق بحثاً عن النظام الكلي الذي تقيمه العلاقات في بيانها عن النص المرصود، ويفصح عن ملاحظ التخطي والتجاوز للتمظهر البنائي المكون لمجهول البيان من خلال ثنائية الدال والمدلول، ومن الملاحظ أن الجرجاني: "يراعي السياق الكلي الذي تتعدد فيه الجمل وتترابط بالعلاقات والموقعية بالوظيفة النحوية كالفاعلية والمفعولية والحالية وغيرها، مما يعطي دلالة متكاملة تتحدد فيها معاني الكلام فتؤدي وظيفتها الإبلاغية أو الاتصالية بالأسلوب التعبيري الذي يخضع إلى جماليات النظم عن إحكام ودراسة"[23].

ويعني هذا النحو بطرق البحث عن المدونات التي تتمظهر عبر مرجعيات متصلة تشكل العلاقات والأنساق وفق المقاصد التي يحتكم إليها السياق السيميائي، ويستغرق في البحث عن القرائن المتموضعة في تمظهرات الغياب لوعي دورها في بناء التعالق توخياً للوظيفة الجمالية.

من هنا يتضح أن رصد آفاق الدلالة من خلال استنطاق الفجوات المعرفية يفصح عن أوهاج الكثافة والتشتت بما يفضي إلى فرادة التشكيل، ويمارس هذا النحو سلطة استقصاء شبكة العلاقات المكونة لأفق التشاكل الأسلوبي لاستطلاع جملة وظائف التواصل والإبلاغ، وهكذا يكتسب مشروعية عرض معطيات الأبنية ومظاهر تشكيلها للإبانة عما يثوي وراءها من أصول كلية تقتضيها مطالب التشكيل، ويشكل منظوره البنائي من خلال توظيف الطرق الأسلوبية التي تتولى امتحان أبعاد التشكيل على أنها متوثبة للتحولات ومهيمنة على تجليات الإبداع.

ويلاحظ أن التحولات المؤسسة على آفاق التجاوز تنتج اقترانا دلاليا يقوده الانفصال بين الدلالة المعهودة والدلالة التي لم تعهد. "فالانفصال الدلالي هو انعدام العلاقة التلاؤمية الدلالية بين المعنيين. فقولنا:

ضحك البحر

فبين معنى الفعل (ضحك) ومعنى فاعله" البحر" انفصال دلالي، وهذا الانفصال يمكن أن يرأبه التركيب النحوي قسراً لغرض لغوي هو إفساح المجال أمام اللغة للاستعمالات المجازية. ولكن التركيب النحوي قد أعطى العهد بأن يلتزم بالعلاقات الدلالية، ولذلك كان سبيله في الاستعمالات المجازية أن ينشئ علاقة دلالية جديدة معقولة لتحل محل العلاقة الدلالية المهدرة. والعلاقة الدلالية البديلة هنا هي علاقة المشابهة بين البحر والإنسان، فهي التي بررت قيام علاقة الإسناد النحوية، ولذلك لا يصح الحكم بنشوء انفصال دلالي في أمثال هذه التراكيب ما دام الغرض منها الاستعمال المجازي.[24]

ويبدو أن الجرجاني يستحضر المتصور الذهني المرتكز إلى الصياغة ويشكله تشكيلاً خاصاً عبر نسق يجعل العناصر تتسق لتقديم الوظيفة الإيحائية المرادة، وعلة ذلك عنده: "أن سبيل الكلام سبيل التصوير والصياغة وأن سبيل المعنى الذي يعبر عنه سبيل الشيء الذي يقع التصوير والصوغ فيه كالفضة والذهب يصاغ منهما خاتم أو سوار فكما أن محالاً إذا أنت أردت النظر في صوغ الخاتم وفي جودة العمل ورداءته أن تنظر إلى الفضة الحاملة لتلك الصورة أو الذهب الذي وقع فيه العمل وتلك الصنعة، كذلك محال إذا أردت أن تعرف مكان الفضل والمزية في الكلام أن تنظر في مجرد معناه"[25]. وهذا يوضح أن منظومة العناصر تتخذ سيرورتها في نطاق المتخيل الذهني الذي يوحد الحقول الدلالية لترتسم

مهيمنة على تجليات الصورة الجمالية المسيطرة على مدارات الرؤية، ويتموضع النص ضمن أشكال المتخيل الجمالي الذي يستدعي تشكيل أنساقه وتعيين مناطق تفاعله الدلالي عبر تنوع الأساليب وطرق التعبير، وتأتلف الصورة في سياق بياني يوظف وجوه البيان ضمن تماسك يقيم فضاء الكلمات على المستوى الجمالي الذي يحقق بنيتها الإبداعية. وبهذا يتضح أن:"كل مستوى من مستويات العمل الفني يصبح تحولاً كلياً للمستوى الدلالي، وتصبح العملية النقدية في جوهرها عملية اكتناه للعلاقات المتشابكة والتفاعلات التي تنشأ من اختيار مركز معين من النص، وعملية بلورة للبنى المتعددة لمستويات النص، وكشف لقدرة كل منها على تجسيد البنى المتعددة فيه، وتجسيد بنيته الدلالية الأساسية النابعة من مركز معين"[26].

ويستخدم هذا النحو استراتيجية للبحث عن جملة المواقع التي تستدعي الصورة المرجعية عبر علامات المنطوق البنائي للإبانة عن المقصد المختفي وراءه، ويقرأ شروط الإنتاج المعرفي لأنماط التماسك المسؤولة عن وجهة تشكيل المشهد السيميائي بغية رصد ملاحظ التواصل بين الدال والمدلول، ويبدو أن: "فهم جملة ما يقتضي أن تحال جزئيا طبقا لمفاهيم قواعدية. فإذا أردنا فهم جملة ما فلا بد من إعادة بناء تمثيلها على جميع المستويات. فالمستوى التحويلي يعيد إلى جملة النواة التي تعتمد عليها الجملة في أحد معانيها وتشكل العناصر الأولية للمحتوى الذي تبنى عليه هذه الجملة. فالإطار النحوي يدعم التحليل الدلالي ويمكن لوصف المعنى أن يستفيد من الاطار النحوي له"[27]، ويفرض الإنتاج المعرفي استيعاب طرق المغايرة بحثاً عن الحضور من خلال تنوعات الغياب باكتناه مدى تعبير الحقول الدلالية عن مجهول البيان، ويتولى هذا النحو اكتشاف الترتيب الخاص لتشكيل علاقات الحضور المتماهية مع جدل الغياب والمؤلفة للمضمون الإبلاغي، إنّه يظهر السمة القادرة على صناعة التأثير والتجاوز برصد عناصر التكوين البنائي المسيطرة على فضاء النص، وبيان ذلك عند الجرجاني أنه: "لو أنك عمدت إلى بيت شعر أو فصل نثر فعددت كلماته عداً كيف جاء واتفق، وأبطلت نضده ونظامه الذي عليه بنى، وفيه أفرغ المعنى وأجرى، وغيرت ترتيبه الذي بخصوصيته أفاد كما أفاد، وبنسقه المخصوص أبان المراد، نحو أن تقول في "قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل": "منزل قفا ذكرى من نبك حبيب" أخرجته من كمال البيان، إلى مجال الهذيان"[28]، وهذا يفصح عن الوظائف الإبداعية التي تسهم في تكوين تصور شمولي لتحولات الظاهرة اللغوية، ومن هنا يدخل النحو في دائرة الإبداع ويتحول إلى منهج يرصد الظواهر الأسلوبية ويفسر طرق التعبير اللغوي وتشكيلها لإنتاج مناطق المعنى، ويسعى هذا النحو لالتقاط نظام البنيات الأسلوبية ورصد التمرد عن النسق، ويتولى توضيح خصوصية التشكيل ومقاربة المستويات الإبلاغية لاكتناه مستويات الإبداع كشفا عن المشاكلة والاختلاف وأثرهما في تكوين سيمولوجيا النص.

وينحو نحو تطوير منهجية تبنى على سيرورة تتصف برصد التحولات المؤلفة لفرادة التشكيل لبيان وظائفها البيانية، ويتقصى حركية الإبداع لرصد تحولات البنى وكثافتها وسيرورتها لاكتشاف العلاقات الكامنة، ويعاين هذا النحو التشكيل النسقي الذي يؤدي وظائف الشعرية لاستبطان مدارات الرؤية ومكونات الصورة لرصد فضاء الأنساق والإبانة عن الأوهاج الإيحائية، وقد: "أفاد عبد القاهر الجرجاني بما في النحو من إمكانات تركيبية، ووظفها بشكل مباشر في محاولة خلق نظرية لغوية في فهم الأسلوب، من حيث كان النحو خالقاً للنسق التعبيري الذي يحقق المزية والفضيلة بجانب الصحة والسلامة"[29]، ويقيم الجرجاني منهجه النحوي على اقتناص اللغة في بعدها الاستعاري لوعي السيرورة المؤلفة لفضاء المتخيل النصي، ويصدر عن تبيان الهيكل المنهجي الذي يؤسس على المشاكلة والاختلاف وتنتظمه مرايا الوظائف الإيحائية في أوهاج التجلي، وهكذا يأتلف المتخيل الذهني على جدل الاحتجاب والانكشاف الذي تحتكم إليه جملة الأنساق المكونة لتحولات المنجز. ويبني التنوع على متعة التخفي؛ إذ يؤسس على سيطرة المتخيل على وظائف الإيحاء المنتج لمواقع التوتر والصانع لفجوات المعرفة، فهو يراجع ساحة التباينات بحثاً عن بؤرة دوائر الإبداع المبني على التكثيف والمحيط بنصوصية النص. ويقرر الجرجاني ذلك بقوله: "واعلم أن غرضي في هذا الكلام الذي ابتدأته والأساس الذي وضعته أن أتوصل إلى بيان أمر المعاني، وكيف تتفق وتختلف، ومن أين تجتمع وتفترق، وأفصل أجناسها وأنواعها، وأتتبع خاصها ومشاعها، وأبين أحوالها في كرم منصبها من العقل"[30]، وهكذا يكشف مدلول البنى الإشارية الممتثلة بالإيحاء طلباً للهيكل البنائي الذي يرتقي بالدلالة إلى تجلياتها الإبداعية عبر المتخيل الذهني المنتج لنصوصية النص، ويوافق هذا المعنى: " الهدف الحقيقي لعلم الأسلوب المتجسد بالبحث عن تلك العلاقات المتبادلة بين الدوال والمدلولات عبر التحليل الدقيق للصلة بين جميع العناصر الدالة وجميع العناصر المدلولة، ويتوخى هذا البحث تكاملها النهائي، وهنا يظهر التماس بين هذين

الجانبين: الجانب الطبيعي المتمثل في الدوال، والجانب المعنوي أو الروحي المتمثل في المدلولات، وعندما نركز على أهم العناصر الدالة وعلاقاتها المتبادلة، وكيفية تحولها الى ردود فعل في نفوسنا، فان ما نفعله في الواقع إنما هو توجيه الانتباه إلى نقطة تصبح فيها نفس القارىء مجالا لعرض ما قام بنفس المبدع. وبهذا فإن البحث الأسلوبي يجد نفسه متصلا بشكل غير مباشر بلحظة فجرية في عالم مبهم من الأفكار والعواطف والايحاءات التي كانت تتردد في نفس الشاعر، قبل أن تتشكل على هيئة قصيدة.[31] ومن هنا يلاحظ أن التقاط مرجعيات التعارض والاختلاف والأنساق المهيمنة على إبلاغية النص يسهم في امتحان الفضاء الموحد لجملة الدلالات، ويبدو أن اكتشاف دينامية الانتظام لعلاقات الحضور والغياب تقدم وعياً حاداً لرصد التماسك النصي الذي يخفي ملاحظ التوتر والفجوات المعرفية المؤلفة للذة النص، ويستثمر منظورات التعالق السيميائي لقراءة الشفرات الخاصة التي ينتظمها التباين، ويظهر هذا النحو المخزون الذهني الذي يتمظهر على هيئة تمثيلات رمزية تسهم في تشكيل مستويات الدلالة وتكوين فضاء الرؤية. ومن الواضح: "أن الجرجاني يرى في التجريدات النحوية وسيلة كيفية يستعان بها على إنتاج الدلالة من اللفظ، وصولاً إلى إبراز الأعم من التركيب بالوسيلة نفسها، بل إن هذه الوسيلة الكيفية يمكن اتخاذها أداة نقدية لبيان أوجه النقص والكمال في الصياغة، ولم يقف الأمر بالجرجاني عند هذا الحد؛ إذ نجده يربط الإمكانات النحوية بحركة اللغة وتطورها من مرحلة المواضعة الاتفاقية إلى مرحلة الانتهاك الذي يصيب دلالة الكلمات"[32]، وهكذا يستبطن الجرجاني منهجيات التوظيف الجمالي المعبرة عن فرادة الأشكال في تمايزها وسيطرتها على نقاط الحيوية المرتسمة عبر ارتياد أفق الفضاء النصي، ويرى أن تفكيك العناصر يمثل مطلباً لتقصي المواقع لاستحضار مستويات الدلالة وتوهجها في رسم ملاحظ التباين وآفاق التوتر مما يثير الانفعال، وعلة هذا التباين عند الجرجاني أنك: "إذا استقريت التشبيهات وجدت التباعد بين الشيئين كلما كان أشد، كانت إلى النفوس أعجب، وكانت النفوس لها أطرب، ذلك أنك ترى بها الشيئين مثلين متباينين، ومؤتلفين مختلفين"[33]، ويمضي الجرجاني في بيان المتخفي وراء المنظومات اللغوية لرد التنوع في الأداء إلى الأنساق الكلية، وبهذا يقرأ النظام المرجعي الذي يقرر تماسك البنى تماسكاً يحيط بمقاصد الإبداع مظهراً وجوه تأثيرها في المتلقي، ويدرس البنى موضحاً أساليب احتلالها للمواقع التي تجعلها تغيب في فضاء مفتوح الحدود متجهة نحو الطاقات التعبيرية المؤثرة جمالياً.

ويتجلى توظيف التعالق الاستعاري في الشعر وعلة ذلك: "عدة مقاصد يتصل بعضها بما هو جمالي وبعضها بضرورة الإبداع الذي يتطلبه الشعر؛ إذ يفترض حرية التصرف في اللغة. إن القصيدة تتمتع بذاتها كما تمتع القارىء، ولتحقيق ذلك لا مناص من استثمار كل الإمكانات التي توفرها اللغة. ويترتب على ذلك الابداع المستمر لتوليفات جديدة لم يعهدها المتلقي من قبل مما يؤدي إلى شعوره بالغربة أمام النص. ونعني بالغربة غياب إدراك مقصد النص ودلالته. وينتج هذا الواقع عن تضاعف الثغرات التي على القارىء أن يملأها كلما تقدم في القراءة[34].

ويشكل هذا النحو محاولة لرصد جماليات المغايرة بترتيب جملة المعادلات التي يحتكم إليها النص في تحقيقه للمتعة الخاصة، ويطرح هذا النحو طريقة تفكيك المكونات لرصد المرجعية التي يمتلكها النص موضحاً البنى اللغوية التي تحكمه وتسيطر عليه. إنّه يرصد المضمر والمتخيل المسيطر على الآفاق الناظمة للهيكل البنائي والمنتجة للدلالات والمميزة لطرق النظم والمؤدية للوظائف بوعي خاص يصنع التوتر وتجليات الغياب، فهو يعيد العناصر بعد تفكيكها إلى مجموعة إحالات مرجعية تنهض معلنة الفرادة في نظم الوظائف الجمالية، فهو يراقب التأثيرات الناتجة عن كسر التوقع لبيان قيمتها الأسلوبية الناتجة عن التحولات المؤلفة لدينامية النص والمؤدية لتشكيل خصوصيته، ويؤيد هذا المنحى: "أن الكلمات في المجال الدلالي يرتبط بعضها ببعض بواسطة مسافات تباين وتوتر، وبما أن جميع الكلمات للغة تعيش في هذا المجال، فإن عدد الارتباطات التي تحتاجها الكلمات لا يمكن أن تحصى؛ إذ إن كل ارتباط بين كلمة وكلمة ينتج مسافة تباين وتوتر معينة، وعدد المعاني المسيطر عليها من الكلمة يحدد بواسطة عدد مسافات التباين والتوتر"[35]. وهكذا يفتح آفاقاً جديدة لرصد المظاهر المتنوعة وفق نسق يتوخى الوصف والتفسير للمفاتيح التي تسمح بملاحظة سيرورة المفردات بحثاً عن مجموع التعالقات ومضمونها الدلالي.

الثالث: العلاقة بين الإعراب والمعنى

تشكل علامة الإعراب قرينة من القرائن التي تفرق بين المعاني، وقد عرف ابن جني الإعراب بأنه: "الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنّك إذا سمعت (أكرم سعيد أباه)، و(شكر سعيداً أبوه)، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول"؟[36]، وبلغت هذه الفكرة نضجها الفني عند ابن جني عندما رصد علاقة الإعراب بالمعنى: "وذلك أنك تجد في كثير من المنثور والمنظوم الإعراب والمعنى؛

متجاذبين: هذا يدعوك إلى أمر، وهذا يمنعك منه، فمتى اعتوروا كلاماً ما أمسكت بعروة المعنى وارتحت لتصحيح الإعراب"[37]، وهذا يدل على أن المعنى يشكل منهجية للإبانة عن الغرض من التركيب وأنه يمثل معياراً لضبط علامة الإعراب، فهو يقيم الإعراب على الوجه المراد من المعنى إذْ يتغير وفق تغير المقصد، وتظهر هذه الفكرة أن الإعراب قرين الدلالة في تشكيل التركيب اللغوي على وجه إعرابي دون آخر؛ إذْ تقوم علامة الإعراب مقام الرمز اللغوي في توخي المعنى وتفرض التواصل بين المستوى الذهني والإنجاز الذي يمثله، وهذا يبدي أن المعنى هو المرجع الذي تحتكم إليه العناصر اللغوية في سلوكها البنائي، وتتجلى قيمة علامة الإعراب ضمن علاقات تنتظمها وحدة دلالية كبرى. وقد تنبه تمام حسان إلى أن الإعراب قرينة لفظية: "وقد كانت العلامة الإعرابية أوفر القرائن حظاً من اهتمام النحاة"[38].

وهذا يشير إلى أن الإعراب مرجعية كبرى يستند إليها التفسير النحوي في توضيح الظاهرة اللغوية والإبانة عن مدلولها، ويلاحظ تمام حسان أن:"الإعراب هو وسيلة العربية للتمييز بين الوظائف النحوية، ولا يعني ذلك أنه الوسيلة الوحيدة، فلو كان الأمر كذلك لانفردت كل وظيفة بحركة إعرابية مستقلة، ولاستبهم علينا تحديد الوظائف التي تعبر عنها الجوامد والمبنيات من الأسماء، فهناك وسائل كثيرة تعين على تحديد الوظائف النحوية في التراكيب المختلفة، كالبنية، والموقع، والإسناد، والدلالة"[39].

وشغلت علامة الإعراب أذهان النحويين وفق تصور لنظام العلاقات وتشكيلها الدلالي، وقد تنبه ابن جني إلى أن المرجعية التي يستند إليها في تعليل علامات الإعراب مردها الملكة اللغوية التي تنطوي عليها النفس، فهي المنوال الذي يشكل أبنية النص. وتأخذ هذه الأبنية علامة الإعراب التي تقتضيها في ضوء القدرة الداخلية المؤسسة على السليقة التي فطر الناس عليها، وبيان ذلك: "لست تجد شيئاً مما علل به القوم وجوه الإعراب إلاّ والنفس تقبله، والحس منطو على الاعتراف به، ألا ترى أن عوارض ما يوجد في هذه اللغة شيء سبق وقت الشرع، وفُزع في التحاكم فيه إلى بديهة الطبع، فجميع علل النحو إذاً مواطئة للطباع"[40]. ويمكن تلمس بدايات اهتمام النحاة بعلاقة الإعراب بالمعنى بالخطوة الأولى في تأسيس النحو العربي؛ "إذ يحكى أن ابنة أبي الأسود الدؤلي (69هـ) قالت له ذات يوم:ما أشد الحر، فقال لها: الرمضاء في الهاجرة يا بنية، فقالت له: لم أسألك عن هذا، إنما تعجبت من شدة الحر، فقال لها: فقولي إذا (ما أشد الحر)، ثم قال: إنا لله، فسدت ألسنة أولادنا، وهم أن يضع كتاباً يجمع فيه أصول العربية"[41]. وهكذا تستمد علامة الإعراب قيمتها الدلالية من تشكيلها النسقي الذي يكفل لها التنوع وفق المعنى المراد، ويتعين الدور الدلالي الذي تؤديه علامة الإعراب بما تكشفه من وظيفة خاصة بها وتتضافر جملة القرائن في تكوين المخزون المعرفي لأبنية الكلام بطرق غير متناهية قوامها الشكل والدلالة. إن استثمار طريقة الإعراب لتفسير الطرق التي يمارس بها النص تأثيره يكسب مناهج التحليل اللغوي استراتيجية في تنظيم المعايير التي تحتكم إليها الظاهرة اللغوية.

وعد الزجاجي الحركات الإعرابية دلالات على المعاني موضحاً: "أن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني، فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافاً إليها، ولم يكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن المعاني"[42]، وهكذا تبين نظرية الإعراب تلازم العلاقات الإعرابية على أساس دلالي يقتضي حاجة العنصر للتفاعل مع الآخر لأداء المنجز المراد التعبير عنه، وتتراسل علامة الإعراب ونظرية العامل والمعمول تراسلاً يؤسس ملحظاً من التواصل الذي يقام على فكرة العلاقات مما يكشف عن انتظام مطرد في سيرورة الظاهرة اللغوية على نحو دون آخر توخياً للانتظام المحقق للمقصد المراد، وقد اتضح: "أن الإعراب أتي به للدلالة على وظيفة الكلمة في التركيب، وعليه فإنه من الواجب التلفظ بالكلمة أولاً حتى تعلم حقيقتها، ثم يؤتى بما يدل على حالتها ووضعها في الجملة"[43]، وهذا يظهر أن علامة الإعراب تشكل مكوناً بنائياً يأخذ موقعه في آخر الكلمة تحقيقاً لتشكيلها النحوي وانتظامها الدلالي المؤلف للمعنى المراد. والملاحظ أن تغير الحركات الإعرابية يرجع إلى التباين الدلالي: "فاللغة العربية لغة معربة أي تتغير حركات الحرف الأخير من كلماتها تبعاً لتغير التراكيب، وهذه أهم ظاهرة تلفت النظر في اللغة العربية، وقد كان العرب شديدي العناية بالإعراب، وكان حسهم به دقيقاً يقظاً وقد قالوا: اللحن هجنة على الشريف"[44]، وهذا يظهر أن علامة الإعراب تشكل منهجية نقرأ من خلالها التحولات الناتجة عن المقاصد الدلالية، فهي استشراف يسمح برصد التنوع المختلف وتصنيف التحولات وفق وعي مؤتلف مداره أن علامة الإعراب تمثل مفتاحاً لتحليل دلالة النصوص.

وانطلاقاً من هذا الأساس يتبين: "أن اللغة العربية لغة حساسة، يغلب أن يتأثر معناها بكل ما يدخل الكلمات والأساليب من تغيير مهما يكن موضعه، وأيا ما كان نوعه ومقداره، فكَتَب بفتح للفاعل المعلوم، وكُتِب بضم فكسر

للفاعل المجهول، فما من تغير يطرأ على العبارة إلاّ كان له صدى في معناها قوي أو ضعيف"[45].

ومن هنا يسهم التشكيل البنائي في بلوغ الناتج الدلالي عبر انتقاء يصوغ المقاصد في أفق يجعل دوائر المبنى متشاكلة في أداء المعنى، ونشير في هذا السياق إلى أن الأنساق البنائية تصاغ على تراسل الدال والمدلول في جدلية مؤداها الوظائف التي تؤديها الأبنية في بلوغها المقاصد المرادة منها.

وقد بادر صبحي الصالح إلى البيان عن أسرار الإعراب في تشكيل النظام اللغوي؛ إذ تكسبه مجالاً وتأثيراً، وبيان ذلك عنده أنه: "لما أصابت العربية حظا من التطور أضحى الإعراب أقوى عناصرها وأبرز خصائصها، بل سر جمالها، وأمست قوانينه وضوابطه هي العاصمة من الزلل المعوضة عن السليقة، لأن الناس أدركوا حين بدأ اختلاطهم بالأعاجم أنهم لولا خلاطهم لما لحنوا في نطق ولا شذوا في تعبير"[46].

وتمثل علامة الإعراب وظيفة مرجعية يحتكم إليها بالاستحضار المعان عن ارتهان الدلالة عبر تشكل رمزي يصوغه النسق لإنتاج المقصد، ومن الملاحظ أن إشكالية العلاقة بين ظاهرة الإعراب وتفسير المعنى تشكل ملحظاً راسخاً من ملاحظ التحليل اللغوي التي تفطن إليها ابن فارس بقوله: "من العلوم الجليلة التي خصت بها العرب الإعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام، ولولاه ما ميز فاعل من مفعول"[47]. وانتهى ابن فارس إلى فكرة مؤداها:"فأما الإعراب فبه تميز المعاني ويوقف على أغراض المتكلمين. وللعرب ما ليس لغيرها، فهم يفرقون بالحركات وغيرها بين المعاني"[48]، وهذا دليل على أن علامة الإعراب مكون بنائي يأتلف مع مجموعة المكونات استجابة للمعنى الذي أراده المتكلم، وبذلك تملك قوانينها الداخلية وتمارس دورها مفصحة عن مستويات المعنى، وتشكل عنصراً عضوياً يتيح ملحظاً ثابتاً يرتب البنى اللغوية ترتيباً ينتج أشكالاً تلح على الاطراد الذي يحافظ على النسق .

ومن الملاحظ أن علامة الإعراب تتيح مرونة حركة العناصر اللغوية وأن غياب هذه العلامة يجعل الرتبة ملحظاً مركزياً يحل محل علامة الإعراب للإبانة عن المعنى، وهذا ما بينه الرضي بقوله: "إذا انتفى الإعراب اللفظي في الفاعل والمفعول معا مع انتفاء القرينة الدالة على تمييز أحدهما عن الآخر وجب تقديم الفاعل، لأنّه إذا انتفت العلامة الموضوعة للتمييز بينهما، أي الإعراب، لمانع، والقرائن اللفظية والمعنوية التي قد توجد في بعض المواضع دالة على تعيين أحدهما عن الآخر فيلزم كل واحد مركزه ليعرفا بالمكان الأصلي"[49].

ويظهر إبراهيم مصطفى أهمية البحث عن المعاني التي تؤديها علامات الإعراب في تشكيل الظاهرة اللغوية، ومفاد ذلك: "ونحن نحاول أن نبحث عن معاني هذه العلامات الإعرابية، وعن أثرها في تصوير المعنى، فإذا تمت لنا الهداية إلى هذا وجدنا عاصماً يقينا من اضطراب النحاة، وحكما يفصل في خصوماتهم العديدة، ولم يكن لنا أن نسأل عن كل حركة ما عاملها ولكن ماذا تشير إليه من معنى"[50]، وينطوي هذا الرأي على إعادة السؤال في علامة الإعراب رغبة في بيان دلالتها ويشكل مدخلاً جديداً لدرسها، وبذلك يقدم نموذجاً لتفسيرها تفسيراً يعتمد على مرتكز آخر غير المرتكز الذي يؤسس لدرسها في سياق علاقتها بنظرية العامل. إنه دراسة لعلامة الإعراب انطلاقاً من المعنى إلى الشكل. ومن هنا ينظر إلى هذا الموقف على أنّه لا يغفل المتوارث ولكنه يضع شرطاً معرفياً جديداً لارتياد العلاقة بين علامة الإعراب والمعنى الدلالي الذي تؤديه، وهكذا تمثل علامة الإعراب السياق الذي تتشكل فيه مستويات الدلالة، ومن هنا: "يؤدي نظام الإعراب إلى تحديد المعنى في الكلمة، فإذا كنا نستطيع تقسيم الكلمات التي تشير إلى المعنى قسمين: وحدات مكونة من مفردات ذات دلالات معجمية، ووحدات غير مكونة من دلالات، فإن الإعراب يقع في الجزء الثاني؛ إذ إنه يعمل على بيان ما للكلمة في الجملة من وظيفة"[51]، ومن الواضح أن هذا التواصل بين الإعراب والدلالة يؤسس قوى الدلالة التي تكسب علامة الإعراب موقعها البنائي في تشكيل المنجز ويلتقي هذا التوجه اللساني الحديث مع ما توصل إليه عبد القاهر الجرجاني في بيانه أن الإعراب:"هو أن يعرب المتكلم عما في نفسه ويبينه ويوضح الغرض ويكشف اللبس"[52].

ويكشف هذا الملحظ أن قراءة النسق الذي ينبني عليه المستوى النحوي يعين أغراض التركيب ويظهر أهمية علامة الإعراب في تشكيل البنية، ويؤكد الجرجاني هذه الفكرة موضحاً:"أن الكلام لا يستقيم ولا تحصل منافعه التي هي الدلالات على المقاصد إلاّ بمراعاة أحكام النحو فيه من الإعراب والترتيب الخاص"[53]. وهكذا فإن اكتناه المستوى الدلالي يؤدي إلى البحث عن جملة المرجعيات التي أسهمت في تشكيله على وجه دون آخر.

فعلامة الإعراب مرجع بنائي يقود المستوى الدلالي ضمن استراتيجية تعد مؤشراً على تحقيق وجوه البيان عن المقصد، وتتعدد أشكال البنى وتبقى قابلة للتحول ويكون المعنى مفتاحاً

لهذا التحول، وتصدر علامة الإعراب عن الدور الوظيفي الذي ينهجه التشكيل البنائي في رحلته بين الدال والمدلول، ويبدو أن التساؤل الذي يفرض نفسه مفاده: ما أثر علامة الإعراب في التشكيل الدلالي؟ وهكذا فإن البحث عن المضمون الوظيفي لها يتوقف على الأدوار الدلالية التي تمنح كل عنصر سمته المميزة في تشكيل النص.

وقد تنبه ابن يعيش إلى أن كلاً من الرفع والنصب والجر يدل على معنى نحوي، وهذه المعاني هي: "الفاعلية والمفعولية والإضافة، وسر تنوعها تعدد المعاني المرادة منها، ويصدر عن هذه الفكرة مظهراً أن: "وجوه الإعراب يريد به أنواع إعراب الأسماء التي هي الرفع والنصب والجر، لأنّه لما كانت معاني المسمى مختلفة تارة تكون فاعلة وتارة تكون مفعولة وتارة تكون مضافاً إليها كان الإعراب المضاف إليه مختلفاً ليكون الدليل على حسب المدلول"(54).

يشير هذا النص إلى صلة متبادلة تجعل علامة الإعراب استجابة لمنطق تفرضه البنى في تجاذب أطرافها على وجه من الاتساق، ولعل توخي العرب منحى واحداً في ضبط علامات الإعراب يغري بافتراض علاقة تلازم تربط اللفظ بما يناسبه ويقوي فكرة تطلب البنى لعلامة إعراب توافيها، ومن الواضح أن ورود الاسم منصوباً بعد عامل يسبب النصب واطراد ذلك يجعل الربط بين السبب والمسبب أمراً ممكناً وعلامة دالة على التحكم بالشكل اللغوي، وتؤلف نظرية العامل سلطة تضبط الشكل بطريقة منطقية تحكمها قوانين القدرة الكامنة وتتجسد على هيئة ترتد إليها نحوية النص، وهذا ملحظ دالٌ على أن النحاة: "أدركوا المنظومات الإعرابية للرفع والنصب والجزم والجر في سائر اتجاهات اللغة، وأن الذي ظن أن المؤسسين الأوائل لم يلاحظوا هذا الارتباط ظلمهم، وظلم نفسه، ولم يصدر في رأيه عن دراسة وجهد، بل توهم ذلك"(55).

ويوافي هذا المنحى ابن هشام؛ إذ ينفذ إلى العلاقة بين الإعراب والمعنى مظهراً الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها وجاعلاً أولى تلك الجهات: "أن يراعي المعرب ما يقتضيه ظاهر الصناعة ولا يراعي المعنى، وأول واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه، مفرداً أو مركباً"(56).

ومهما يكن من أمر فإن علامة الإعراب تأتي دليلاً على التواصل والتحكم في إنتاج الـدلال؛ إذْ يتشكل الإنجاز اللغوي بطريقة تصل المتخيل الذهني بما يمثله لغوياً، وتسفر هذه العلاقة عن ملحظ يدل على انتظام يحقق مستويات الدلالة في منظومة أنساق تكون المعنى، فعلامة الإعراب إشارة متعددة الدلالات تدين لما يفرضه الاقتران من علاقات توجه نصوصية النص، وتأتلف العلاقة بين الإعراب والمعنى في إطار يشكل جامع النص ويستمد أفقه الدلالي خلال الأبنية التي يفصح عنها.

من هنا تعد علامة الإعراب استراتيجية منهجية تكشف مركزيتها وتظهر على هيئة تمثيلات مختلفة تؤدي عدداً من الوظائف المعرفية التي تسهم في بنية النص، وبهذا ينظر إليها على أنها نسق من الأنظمة الدالة على التمثيل الذهني الذي تضبطه مطالب النحو ويؤثر في تشكيل مستويات الدلالة، فهي عنصر من العناصر المكونة للنص؛ إذ تظهر التحولات الداخلية التي تطرأ على نحوية الجملة.

الرابع: نظرية العامل بين القبول والرفض

تكسب نظرية العامل الدرس النحوي سلطة تحكم تستبطن علاقات الكلام توخياً لاستخراج القوانين التي تبنى عليها، وقد استند إليها النحاة في اكتناه المنطلقات التي انتظمت الظاهرة اللغوية وامتحان ما يكتنفها من تغيرات تؤلف تحولاً عن الأصول المشتركة وخروجاً عن التوزيع المألوف، وتعكس هذه النظرية اعتداد النحاة بالبحث عن نظام علاقات ينتظم البنى موضحاً القانون الذي جعلها تطرد في ضوء وظائفها المتغيرة بتغير الإعراب والمعنى.

ويقع البحث عن العلاقة بين نظرية العامل وعلامة الإعراب في سياق تعيين مرجعيات الكلام وبيان وظائفها تقصياً للنظام المثال الذي تحتكم إليه، ويأتي البحث في هذه النظرية توضيحاً للعلاقات التي تقام بين التصور الذهني والإنجاز اللغوي استجابة لتراسل يبين علاقة الدال بالمدلول. وتمتد هذه العلاقة فوق فضاء البنى على هيئة تواصل بين البنية السطحية والقدرة الكامنة التي يترتب النسق وفق قانونها، وتتخذ هذه النظرية أشكالاً مختلفة ترجع في أصلها إلى البنية العميقة التي يحتكم إليها المعنى وتمدنا البنية السطحية بمرجع يظهر عناصر تمثيلها الدلالي.

ويفرض البحث اللغوي المتسارع الحديث ضرورة إعادة النظر في نظرية العامل بغية تقصي الدلالات التي تحدثها في تشكيل النظام اللغوي. وتأخذ نظرية العامل سمتاً معيارياً يجعلها مفتاحاً يوضح التراكيب في ضوء قانون يمتحن تجلياتها الذهنية مظهراً المستوى الغيابي الذي تبنى عليه، وتشكل نظاماً تسبح فيه العناصر ضمن تماسك يكفل اتساقها ويعين النحوية فيها، والملاحظ أنها تستوعب تفسير علامة الإعراب تفسيراً يقاربها على وجه خاص ويقرر مكانها في تشكيل النظام اللغوي، فهي تستند إلى مجموعة معايير تفسر

في سياقها سلوك العناصر.

ويهدف هذا البحث إلى امتحان العلاقة بين علامة الإعراب والعامل المسبب لها، رغبة في تقصي مجموعة القوانين التي تشرق مفصحة عن مكونات البنية، وقد تسنى لنظرية العامل أن تقيم مع علامة الإعراب علاقات اقتران تمثل وجهاً قياسياً ينطبق على عدد لا حصر له من الظواهر اللغوية، وقد جاءت هذه النظرية على هيئة مقاربة قياسية تدخل الأبنية ضمن ضبط معياري يظهر تحكماً في سيرورة الظواهر بما يحقق لها النحوية.

فقد أصبحت نظرية العامل دليلاً على علاقات الاقتران التي تحكم نحو الجملة وتظهر منهجاً يعين أجزاء البنية ويمايز بين البنى ضمن معيار يكفل إظهار ملامح التشابه والاختلاف، ويصدر هذا البحث عن فكرة مؤداها أن نظرية العامل قدمت للفكر النحوي منهجاً يحفظ تفسير تماسك عناصر الظاهرة اللغوية على نحو خاص، وهذا يكفل قبولها منهجياً في الفكر اللساني المعاصر على أنها مساهمة متقدمة تجد مكانها في المنجز اللساني. فهي اكتناه لملامح النسق وبيان لقوانينه الداخلية وتفسير للظواهر اللغوية لذاتها انطلاقاً من علاقات التجاور، وهكذا تسهم في اكتشاف القوانين العامة التي ترتد لها الظاهرة منطقياً، وهذا يجعلها تتسم بصناعة أشكال ثابتة لتعليل البنى في ضوء ملاحظ التأثير المؤسس على الاقتران اللغوي.

وتستثمر هذه النظرية في كشف الوظيفة التي تؤديها الكلمة ضمن مجموعة القرائن المكونة للنص. وتستند إلى وعي الظاهرة اللغوية وتعمقها والإحاطة بطرق درسها وفق تبصر يعيد التناسق في رد وجوه الظاهرة إلى أصل مشترك مفاده المثير والاستجابة. ومن هنا فإن الفكرة التي غلبت على نظرية العامل النحوي وعلامة الإعراب هي ارتباطهما بطريقة تفرض تأثيراً على مؤثر يترك ملامحه بصورة مطردة تعين المستوى الوظيفي الذي تنتظمه تحولات النص.

وقد اختلفت الأنظار اللغوية في نظرية العامل وتعددت التوجهات في بيان منزلتها وإظهار مكانها في تحليل النظام اللغوي وتنداح هذه الأنظار في اتجاهين متعارضين:

الأول: يعد نظرية العامل منهجاً قادراً على امتحان الظاهرة اللغوية بحثاً عن المعايير التي انتظمت تشكيلها وتعليلاً لاتساقها على نحو خاص، ولا يكتفي هذا الاتجاه بدراسة البنية السطحية ولكنه يتخطاها بحثاً عن الأصول التي بنيت عليها وينظر إليها على أنها تمثل قانوناً يحكم انتظام العناصر بين المستوى الذهني والإنجاز اللغوي، ويتشكل هذا البحث في سياق هذا الاتجاه، وينظر هذا الاتجاه لنظرية العامل على أنها نسق من العلاقات تقيمه العلامات.

الثاني: يدعو إلى إلغاء نظرية العامل ويصدر عن فكرة مفادها أن هذه النظرية خارجة عن النظام اللغوي إن لم تكن توهماً أو خرافة يزعمها النحاة بطريقة تفترض صيغاً لم ترد في اللغة، ويصفها أنصار هذا الاتجاه بالاضطراب ويدعون إلى التخلص منها، ويلاحظ على هذا الاتجاه أنه يغيب سمات النظام اللغوي ويغفل المنطلقات التي صدر عنها صراحة أو ضمناً ويطرح حلاً خاطئاً يفضي إلى غياب المقايسة التي أدت إلى استقرار الإنجاز اللغوي، وتصدر الأنظار اللغوية التي تدعو إلى رفض نظرية العامل عن منهج وصفي يكتفي بوصف الظاهرة كما هي وفق ما يقدمه الإنجاز اللغوي بمعزل عن المستوى التقديري. ويقع رفض نظرية العامل ضمن محاولات تيسير النحو والرغبة في التخلص مما يكتنف الظاهرة اللغوية من أبعاد تعود عليها بالتأويل والتقدير، ونقف على محاولات تسهم في توجيه نظرية العامل على اختلاف مناهج أصحابها توخياً لتقويمها وبيان أثرها في دائرة بيانية تجمع الأصول التي صدرت عنها جملة، وتقدم تصوراً يؤنس على دراسة التركيب في تجلياته المختلفة بحثاً عن واقع الاستعمال والنظام المثال الذي ترتد إليه علاقات الكلام، ويتصدى هذا البحث لدرس نظرية العامل ضمن هذين البعدين على النحو الآتي:

البعد الأول: نظرية العامل نسق من العلاقات تقيمه العلامات

يشكل العامل العنصر المسبب لعلامة الإعراب في نظرية النحو العربي؛ إذْ: "رأى النحاة هذه الحركات التي تجيء في أواخر الكلمات على أنها آثار لا بد لها من مؤثر وفاعل، وأبوا أن يكون المتكلم هو الفاعل؛ لأنه ليس حراً في إحداثها فأسندوا العمل إلى الكلمات"(57).

وتقسم العوامل النحوية إلى قسمين:

العوامل اللفظية والعوامل المعنوية؛ إذْ يقول ابن جني:"وإنما قال النحويون عامل لفظي وعامل معنوي ليروك أن بعض العمل يأتي سبباً عن لفظ يصحبه، وبعضه يأتي عارياً عن مصاحبة لفظ يتعلق به كالابتداء ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول"(58).

ومن الواضح أن ابن جني تخطى العامل اللفظي نحو العامل المعنوي فهو لا ينظر للعامل اللفظي بمعزل عن المدلول الذي ينتظمه، ويبدو إعلاء ابن جني للعامل المعنوي من خلال احتكامه إلى مرجعية مؤداها أن هذا العامل أشبع: "فالمعنى إذاً أشبع حكماً من اللفظ، لأنك في اللفظي متصور

لحال المعنوي، ولست في المعنوي بمحتاج إلى تصور حكم اللفظي، فاعرف ذلك"[59]. ويؤكد هذا المنحى ما يفصح عنه ابن جني في بيانه أن مرجع نظرية العامل لا ينتسب للأصوات المؤلفة لأبنية الكلم وإنّما ينتج عن التشكيل الدلالي الذي يظهره ائتلاف العناصر ائتلافاً يسمح بالإبانة عن المعنى المراد، وبيان ذلك عنده أنّك: "إذا قلت ضرب سعيد جعفراً، فإن (ضرب) لم تعمل في الحقيقة شيئاً، وهل تحصل من قولك (ضرب) إلا على اللفظ بالضاد والراء والباء، على صورة (فعل) فهذا هو الصوت، والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوباً إليه الفعل"[60].

ويستبطن ابن جني بعداً آخر في نظرية العامل مؤداه: "فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره"[61].

وهكذا يقيم ابن جني نظرية العامل على علاقة اقترانية بين اللفظ المبني على فكرة المثير؛ إذ تشكل علامة الإعراب الاستجابة له فيما يتصل بالمستوى اللفظي، وهذا يبين أن نظرية العامل منظومة ضوابط تحكم سلوك العناصر اللغوية ضمن نسق من المقبولية النحوية التي تمثل علامة الإعراب ملحظاً دالاً عليها. أما إعادة ابن جني نظرية العامل للمتكلم نفسه فهي فكرة ترجع الانتظام اللغوي إلى السليقة اللغوية التي تمكن المتكلم من إنتاج التراكيب بطريقة نحوية. ومن الملاحظ أن هذه القدرة الكامنة تشكل مركزية تضبط مستويات النظام اللغوي على هيئة نسق كلي يعتمد مبادئ النحوية القارة في أذهان أبناء اللغة على وجه من الاتساق. ولهذا لا ينظر إلى هذه الفكرة إلا ضمن سياق المتكلم المثالي مما ينفي الاعتباطية الناتجة عن مفارقة أي متكلم للنموذج اللغوي الأصل، وقد قارب تمام حسان هذه الفكرة بنفيه أن يكون العامل هو المتكلم؛ إذ يقول "فأما العامل هو المتكلم فيتنافى مع الطابع الاجتماعي للغة، ولو ترك لكل متكلم أن يرفع أو ينصب أو يجر أو يجزم كما يشاء لما استطاع النحاة أن يدرسوا لغة العرب، لأن العرب والحالة هذه ما كانوا يستطيعون ادعاء وحدة اللغة، ولأدى ذلك من جانب آخر إلى فوضى اللغة"[62].

وقد تنبه ابن جني إلى قانون الاقتران البنائي الذي تحتكم إليه العلاقة بين العامل وعلامة الإعراب، وهكذا تذعن الظاهرة اللغوية إلى مفتاح نظامي مداره السلطة التي يمارسها العامل في تأثيره في المعمول ضمن تجليات النسق؛ إذ يقرر أن النحاة: "إنما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامه اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ"[63]، ومن هنا يتضح أن فكرة التضام التي يفصح عنها تشكل مرجعية تسلمنا إلى نظام ائتلافي يسيطر على عناصر المنظومة اللغوية ويفرض عليها مستوى نظامياً تتحرك في سياقه.

ويرجع ابن الأنباري نظرية العامل إلى قانون العلامات الذي يصل الدال بمدلوله بما يكسب هذا المفهوم سلطة تحكمية تجعله يهيمن على نحوية المنجز، وهذا ما يصرح به عندما يعد التعري عن العوامل عاملاً: "فإن قيل: فلم جعلتم التعري عاملاً وهو عبارة عن عدم العوامل؟ قيل: لأن العوامل اللفظية ليست مؤثرة في المعمول حقيقة، إنّما هي إمارات وعلامات، فالعلامة تكون بعدم الشيء كما تكون بوجود شيء، ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان، وأردت أن تميز أحدهما عن الآخر، لكنت تصبغ أحدهما مثلاً، وتترك صبغ الآخر؟ فيكون عدم الصبغ في أحدهما كصبغ الآخر، فيتبين بهذا أن العلامة تكون بعدم الشيء كما تكون بوجود الشيء، وإذا ثبت هذا جاز أن يكون التعري من العوامل اللفظية عاملاً"[64].

وهذا يجعل نظرية العامل تمثل رمزاً ذهنياً يفضي إلى تصورات دلالية، ومن هنا يتم التراسل بين المستوى الشكلي والمعنى الدلالي عبر قانون العلاقات المستند إلى جدلية التقابل الثنائي بين عنصر غير معلم وعنصر معلم.

ويوافي هذا المنحى ما يصرح به نهاد الموسى في بيانه: "أن النحويين العرب قد لحظوا مبدأ (المعلّم وغير المعلّم) وصدروا عنه في تقسيماتهم وتصنيفاتهم. ولعل نظام الإعراب الذي فسروه على أساس القول بالعامل إنّما يقوم في بعض وجوهه على هذا المبدأ، فإنهم عملوا في ضبطه ضبطاً منطقياً مطلقاً، جعل الثنائية الظاهرة في بعض جوانبه متوحدة، وذلك أن العوامل عند النحويين قسمان: عوامل لفظية مثل كان وأخواتها، وإن وأخواتها، وعوامل معنوية كالابتداء، وواضح أن العوامل اللفظية عوامل ظاهرة وأن العوامل المعنوية ليست كذلك، إنما هي معان مجردة"[65]، وهكذا فإن قانون التقابل الثنائي الذي تقام عليه نظرية العامل يمتلك استراتيجية تفسير بنائي تجمع التناقض الظاهري المختلف على أصل دلالي مؤتلف، وبذلك يتخطى هذا القانون شكله الظاهري لتأسيس التواصل الذي يسمح بتنظيم جملة العناصر اللغوية على نسق مشترك يفرض امتحان البنى وفق الفضاء الدلالي الذي تتحرك فيه.

البعد الثاني: نظرية العامل بين واقع الاستعمال وصناعة النحاة في تشكيل المثال

أولاً: نظرية العامل عند إبراهيم السامرائي

تأتلف نظرة إبراهيم السامرائي في سياق يرفض نظرية العامل ويعدها ضربا من التوهم المفضي إلى نتائج مفتعلة،

يقول: "يكاد طالب النحو لا يتجاوز المصنفات الأولى من أي مصنفاته فيبصر طريقة النحاة في توهم العامل الذي يؤثر في المعمول فيتولد الرفع أو النصب أو الجزم أو الجر ثم يتجاوز الأمر هذا الحد في أسلوب تفكيرهم، فهم حين يتوهمون هذه العوامل يتساءلون لم أثر العامل الرفع أو النصب مثلاً؟ وهذه الطريقة في التفكير النحوي لا تمت إلى العمل بسبب من قريب أو من بعيد وذلك أنها مستعارة من علوم أخرى فجربت في النحو فكان ما كان من نتائج مفتعلة لا تتصل بالعربية مطلقاً"(66).

نأخذ على هذا التوجه أن نظرية العامل لم تكن توهماً لكنها تشكل عاملاً لغوياً ظاهراً أو مقدراً يقتضي علامة إعراب تناسبه، فهي لا توجد خارج النظام اللغوي بلْ تستقر داخله؛ إذ تظهر في تضاريس البنية أو تسبح في فضائها، وتكتسب معناها كمظهر دلالي لآفاق العناصر، وهذا يجعلها تعيش داخل البناء فلا تعاد إلى خارجه. ومن الواضح أن هذه النظرية أثبتت قدرتها على أنها مفتاح يصدر عنه النحاة في دراسة التراكيب فكانت مدار حديثهم في وصف الأداء وقياس النحوية أو غيابها فيه، واستطاع النحو العربي انطلاقاً من هذه النظرية أن يتخطى البنية السطحية وصولاً للبنية العميقة كشفاً عن تأثيرها الدلالي ويكفي نظرية العامل قدرة أنها السبب الذي ترتب عليه تباين علامات الإعراب.

وسار البحث عن تأثير العامل بطريقة قرنت علامة الإعراب بالمعنى الناتج عن الأثر الذي يجلبه العامل، فلاحظ النحاة أن تغيرها ناتج عن تغير العامل فميزوا المعاني المرافقة لأوضاع الكلم، وأسهم الاحتكام لنظرية العامل في ضبط الأداء ضبطاً معيارياً يصدر عن قاعدة مؤداها أن لكل علامة إعراب سبباً يقتضيها. وقد حفظ التواصل الحاصل بين علامة الإعراب ونظرية العامل الإبانة والتماسك النصي تحقيقاً للضبط الملتزم الذي يصل البنى في نظامها. وينحو التراسل الحاصل بين العامل والشكل الإعرابي منحى يكسب التركيب دلالة خاصة تسفر عنها علاقة الإعراب بالمعنى، ومهما يكن من أمر فإن التفطن للمستوى التقديري في نظرية العامل لا يخرجها عن دراسة التركيب اللغوي الذي ترتسم فيه فجوات تقتضي تقدير مجموعة مكونات تجعله متسقاً، وقد تم تفسير مكونات التركيب في هذه النظرية التي وجهت الانتباه إلى قوانين جامعة يأتلف عليها الإبلاغ على صورة سلوك لغوي. وانطلاقاً من هذه النظرية يتعين التفسير الدلالي الذي يعيد إلى مرجع يبين الهيئة الخاصة التي اتخذها الأداء اللغوي، وتنعكس العلاقة بين العامل وعلامة الإعراب على هيئة تواصل يؤسس على السلطة التي تضمرها علاقات البنى.

ثانياً: نظرية العامل عند محمد عيد

يصفُ محمد عيد نظرية العامل بالاضطراب ويدعو إلى التخلص منها فيقول: "أما السبب المباشر في اضطراب العامل فيعود إلى أن فكرة العامل بطبيعتها دخيلة على دراسة اللغة، ووجد فيها النحاة مجالاً خصباً للتفريع والتعمق وإعمال الذهن، ومن الحق إذن أن ينفى هذا الخلط من دراسة النحو، لأنه كما يقول ابن مضاء (لا يفيد نطقاً ولا يضر جهله) وأن يقتصر على فهم اللغة من خلال عناصرها المطردة لمعرفة ما يصف هذه العناصر؛ إذْ يتحقق به ما سماه ابن مضاء حفظ كلام العرب"(67)، تنتفي فكرة اضطراب نظرية العامل من خلال الاتساق النظامي الذي تحقق لها في حفظ البنية حفظاً تحكمياً يصل العامل بما يترتب عليه من علامة، فالنظام اللغوي يطرد ويتخذ سمتاً خاصاً يسمح بتصور علاقة تنتظمه ويصدر الحكم على وظيفة هذه النظرية عن ملاحظة استجابة العناصر اللغوية لسلطتها أو تحررها منها، ويقع تشكيل المستوى البنائي أسيراً لقوانين العامل حيث يأتلف على هيئة عناصر فاعلة في مستوى البنية.

وقد اتخذت نظرية العامل معياراً نظامياً يفسر العلاقات المؤلفة للنسق وبهذا ينظر إليها على أنها مفتاح لتحليل حركة الكلمات داخل فضاء المنظومة. وأظهر أحمد العلوي دورها النظامي موضحاً أن: "العامل في هذه الحالة يكون تحديده اختيارياً وقائماً على حجج عملية فكل العناصر تنتظم في كل لحظة بالنسبة لهذا العنصر الذي يرفع في مستوى النظرية إلى مستوى العامل المنظم، هذا الذي ذهب إليه سيبويه أمام حرية العبارة العربية. العامل المنظم هو الذي يقارن وجوده وجود آثار في العناصر الأخرى تبين درجة الانتظام بالنسبة إليه، لأن المعمولية هي الانتظام في المحلات بالنسبة إلى نقطة النظام التي هي العامل"(68)، وبهذا يقدم محاولة لرصد الآثار التي يتركها العامل في وظائف الأبنية موجهاً سيرورتها نحو بنية متسقة تمثل منهجاً في التحليل اللغوي.

ومهما يكن من أمر، فإن النظام اللغوي يذعن لعوامل داخلية ينطلق منها وتشكل العناصر اللغوية فيما بينها تواصلاً لا كيان لها إلا به، وقد تبين أن العامل إذا لم يكن مكوناً نحوياً على مستوى البنية فإن له وجوداً تقديرياً يستبطن وإن لم يصرح به، ويبدو أنه يؤلف نقطة مكثفة تشكل وجهاً دائرياً يدخل تكوين البنى ويمنحها قواعد تعكس تمثيلها الدلالي.

ويذهب محمد عيد إلى: "أن ابن مضاء قد رفض فلسفات العوامل بناء على النص، وفي ذلك تتلاقى معه الدراسات اللغوية الحديثة في موقفها من تلك القوانين الفلسفية، وقد نسبت هذه القوانين إلى الذهن لأنه منشؤها حيث غذاه المنطق

لا اللغة ووصف النص"[69] ويؤكد هذه الفكرة في حديثه عن ابن مضاء: "والمنهج اللغوي الحديث يتلاقى معه في رفض العامل والعمل"[70]. ويذهب فؤاد الترزي هذا المذهب في نفي موافقة نظرية العامل للمنهج الذي يقره علم اللغة الحديث فيقرر أنه: "يطول الحديث في العوامل والعلل وانغماس النحويين فيما يتصل بها من بحوث وافتراضات، والواقع أن هذا الانغماس صرفهم عن المبادئ الأساسية لعلمهم ونقلهم من المنهج التقريري لدراسة اللغة وهو المنهج الذي يقوم على الفروض، والذي لا جدوى منه في تعلم اللغة وحالاتها الإعرابية"[71]، ويبدو أن الفكرة التي يقرر فيها محمد عيد أن المنهج اللغوي الحديث يوافق ابن مضاء في رفضه العامل والعمل تعود إلى المنهج الوصفي الذي يكتفي بوصف الظاهرة اللغوية كما هي دون تجاوز للمظهر السطحي ولكن ذلك لا يكفي؛ لأن الوقوف على أبعاد الظاهرة اللغوية يقتضي الوصول إلى البنية العميقة كشفاً للنظام الذي تتوزع فيه العناصر، ويفضي الاكتفاء بالعناصر الشكلية إلى غياب توجيه الظاهرة من الداخل في ضوء منهج دلالي يجلو أبعادها.

ويؤيد هذا المنحى ما يظهره عبده الراجحي في بيانه: "أن الذي يعنينا هنا هو أن نلفت إلى أن التحويليين يقرون أن النحو ينبغي أن يربط البنية العميقة ببنية السطح، والبنية العميقة تمثل العملية العقلية أو الناحية الإدراكية في اللغة Conceptual Structures ودراسة هذه البنية تقتضي فهم العلاقات لا باعتبارها وظائف على المستوى التركيبي، ولكن باعتبارها علاقات للتأثر والتأثير في التصورات العميقة، والحق أن قضية العامل في أساسها صحيحة في التحليل اللغوي، وقد عادت الآن في المنهج التحويلي على صورة لا تبتعد كثيراً عن الصورة التي جاءت في النحو العربي"[72]، ومن المفيد هنا أن ننظر إلى النظرية على أنها إنجاز تحقق للنحاة يمثل امتحان العلاقات القائمة بين الألفاظ، ويوضح أسرار اتساق الظاهرة اللغوية، وعلى هذا النحو: "لا يقتصر النحو في العرف الحديث على البحث في وسائل الإعراب ومشكلاته، وإنما عليه أن يأخذ في الحسبان أشياء مهمة كالموقعية والارتباط الداخلي بين الوحدات المكونة للجملة أو العبارة، وما إلى ذلك من وسائل لها علاقة بنظم الكلام وتأليفه"[73] وتأتي نظرية العامل تفسيراً لما يجري من قوانين تحكم السلوك اللغوي وتملك القدرة على توضيحها كشفاً عن الهدف النهائي الذي يرتد إليه قناع المعنى، وتفرض سلطة مفادها ائتلاف العناصر ائتلافاً يحفظ لها التواصل الذي يظهر بنية الجملة قَبلَ دخول عناصر التحويل.

ويتضمن البحث عن العامل بيان وظيفة البنى وتأكيد مرجعها الذي تؤول إليه وقد تأسس النظام اللغوي على نظرية العامل التي تستدعي مجموعة عناصر تنتظم التركيب ضمن تلازم يحفظ المتغيرات تحقيقاً للنظم المفروض، وتردنا نظرية العامل إلى مناهج التحليل التي صدر عنها النحاة العرب توخياً لاكتناه الظاهرة في تجلياتها المختلفة بطريقة تكفل تماسك البنى وقد سمح لها التماسك بالتسامي فوق عناصر الظاهرة مؤلفة المتناهي في كشف الغائب.

ثالثاً: نظرية العامل عند تمام حسان

يقدم تمام حسان تفسيراً للعلاقات السياقية التي تربط عناصر التركيب ويقترح التعليق على أنه الأساس الضروري للتحليل النحوي، ويرى أن: "فهم التعليق على وجهه كافٍ وحده للقضاء على خرافة العمل النحوي والعوامل النحوية؛ لأن التعليق يحدد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السياق ويفسر العلاقات بينها على صورة أوفى وأفضل وأكثر نفعاً في التحليل اللغوي لهذه المعاني الوظيفية النحوية"[74]، من هنا نتفق مع تمام حسان في المنحى الأول الذي يقرره مظهراً قيمة التعليق في التحليل اللغوي؛ إذ يلاحظ أن تفسير العلاقات الدلالية ينتظمه أساس يتعدى الأبعاد التي تفيدها معاني النحو ويشكل منها أصلاً لفهم المعنى، وهذا يكشف أهمية ترابط عناصر النص وتعلقها في نظام يعقد الصلة بين النحو والدلالة، ويأتي هذا المطلب استجابة لقانون مداره العلاقات التي ترسي النظم وتجعله معياراً تحتكم إليه النصوص، ويؤيد هذا المذهب ما سبق إليه الجرجاني في بيانه: "أنا إن بقينا الدهر نجهد أفكارنا حتى نعلم للكلم المفردة سلكاً ينظمها وجامعاً يجمع شملها ويؤلفها ويجعل بعضها بسبب من بعض غير توخي معاني النحو وأحكامه فيها طلبنا ما كل محال دونه"[75]. أما المنحى الثاني مما ذهب إليه تمام حسان فلا نتفق معه؛ إذ يقرر أن العمل النحوي خرافة ويؤخذ على هذا المنحى أن العمل النحوي لم يكن خرافة بدليل أن علامة الإعراب التي تشكل مكوناً من مكونات النظام اللغوي تستند إلى نظرية العامل استناداً كلياً، ويلفت ابن جني انتباهنا إلى التلازم بين العامل وعلامة الإعراب موضحاً: "أنك إذا قلت قام بكر ورأيتُ بكراً ومررتُ ببكرٍ فإنك إنما خالفت بين حركات حروف الإعراب لاختلاف العامل"[76] وذهب الشريف الجرجاني هذا المذهب في بيانه أن: "العامل ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب"[77]، وهذا يبين أن العامل يؤلف تنظيماً يجعل بين عناصر التركيب ضرباً من النسق ويعتمد على التلازم بين

العنصر والعلامة التي تناسبه.

ويؤيد هذا التوجه في تقرير نظرية العامل فكرة التعليق عند عبد القاهر الجرجاني التي يراها تمام حسان بديلاً لنظرية العامل، ويبدو أن هذه الفكرة لا تشكل بديلاً ولكنها تقوي نظرية العامل، وتبعث الحياة فيها ويظهر هذا المعنى قول عبد القاهر الجرجاني: "في تعريفه النظم بأنه: "تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض مع توخي معاني النحو بين الكلم"[(78)]، ويبدو أن جوهر نظرية النظم عند الجرجاني يتوقف على هدى علم النحو وتوخي أحكامه. فالنظم يؤلف تفطناً لائتلاف عناصر التركيب في نسق، ويومئ إلى انتظام الكلمات على وجه مخصوص يجسد تصوراً ذهنياً للربط الدلالي الذي يبنى على تلازم عناصر المنظومة، ومن هنا تستدعي نظرية النظم تجاذب البنى بطريقة تؤنس على ضرورة أخذ الناتج النهائي لمكونات الأداء اللغوي ويكون العامل واحداً منها فأساس النظم توخي استعمال البنى استعمالاً يراعي تفاعل النحو والمعنى.

وينفي تمام حسان نظرية العامل بقوله: "الحقيقة أن لا عامل، إن وضع اللغة يجعلها منظمة من الأجهزة، وكل جهاز منها متكامل مع الأجهزة الأخرى، ويتكون من عدد من الطرق التركيبية العرفية المرتبطة بالمعاني اللغوية، فإذا كان الفاعل مرفوعاً في النحو فلأن العرف ربط بين فكرتي الفاعلية والرفع دون ما سبب منطقي واضح وكان من الجائز جداً أن يكون الفاعل منصوباً، والمفعول مرفوعاً، لو أن المصادفة العرفية لم تجر على النحو الذي جرت عليه"[(79)] ويبدو أن العرف الاجتماعي لا يفي بتفسير اتساق النظام اللغوي على نحو خاص، لأن هناك نظاماً داخلياً سبق العرف وجعله ينتظم على وجه متسق في أداء الإنجاز، وقد اعتمد العرف على القدرة الكامنة التي جعلت العرب يصدرون على نسق واحد في ضبط علامة الإعراب، وهكذا يتبين أن الظاهرة اللغوية قبل أن تكون عرفاً اجتماعياً كانت نظاماً ضمنياً يرتبط بالقدرة الكامنة عند المتكلم، وهذا ينفي عن النظام اللغوي المصادفة العرفية التي يذكرها تمام حسان، فقد تكون الإنجاز اللغوي على نحو خاص تلاقى على نطقه العرب الخاص بطريقة تتضمن اتساق المكونات وعلامة الإعراب التي تناسبها، ويفرض هذا الملحظ ألا تؤخذ مسألة العرف على إطلاقها وإنما تقيد في العرف الاجتماعي الذي تحصل عند العرب على مستوى المتكلم المثالي.

وهكذا فإن إعادة علامة الإعراب إلى العرف الاجتماعي تفضي إلى هدر هذه العلامة لأننا نجد واحداً يرفع الفاعل وآخر ينصبه كما يروق له، وبذلك تتفاوت علامات الإعراب تفاوتاً لا يسمح بانتظامها، وواضح أن العرف وحده لا يكفي دون الاستناد إلى مقاييس قائمة في عقول أهل اللغة وإن لم يصرح بها، وهكذا نطق العرب على وجه يصدر عن القدرة الكامنة ويتمثل مقاييس اللغة تمثلاً ضمنياً.

وسبق الخليل بن أحمد الفراهيدي إلى تقرير هذه الفكرة بقوله: "إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست"[(80)]، وهكذا يعيد الخليل اللغة إلى نظام يستنبطه أهلها ويقيمون النسق اللغوي على أساسه، فهو يشير إلى القدرة الكامنة التي تسبق الإنجاز اللغوي وتجعله تناسقاً يصدر عن الجوهر الذي يستقر في الذهن ويفرض نظام البنية. فهذا بيان عن المرجعية التي يحتكم إليها المتكلم وتشكل الصوغ القياسي وإن لم يصرح النحاة بها لكنها قائمة في عقول أهل اللغة وهي سر انتظام كلامهم على نحو دون آخر.

وتلتقي عبارة الخليل "وقام في عقولها علله "مع مفهوم النحو عند التحويليين الذي يقرره نهاد الموسى بقوله: "يراوح التحويليون في تعريف النحو بين مترادفين؛ أولهما: أن النحو نظام من الأحكام قائم في عقل أهل اللغة، يكتسب في الطفولة المبكرة عادة، ويسخر لوضع أمثلة الكلام المنطوقات وفهمها، والثاني: أن النحو نظرية يقيمها اللغوي مقترحاً بها وصفاً لسليقة (Competence) المتكلم"[(81)].

ويلتقي هذا ما يسميه تشومسكي الكفاية اللغوية أو الملكة اللسانية وهي: "القدرة على انتاج جمل اللغة وتفهمها في عملية التكلم، ويمكن ترجمة امتلاك اللغة على الصعيد المبدئي، بالقدرة على إنتاج الجمل وتفهمها، أي بالقدرة على إنتاج الأصوات التي تحتوي على التفسير الدلالي الذي يراد التعبير عنه"[(82)]، وانطلاقا من هذا فإن: "الكفاية اللغوية هي المعرفة الضمنية بقواعد اللغة، وهي ملكة لا شعورية تجسد الأداء الكلامي أي الإنجاز الذي يقوم به متكلم اللغة فيصوغ جملة طبقا لتنظيم القواعد الضمنية. فالكفاية اللغوية تعزى إلى منطقة اللاوعي عند الإنسان وتتصف بطابع اللاشعور. فترتد اللغة، من هذا المنظور، إلى تحقيق ضمني ولاشعوري لسياق الكلام الذي يعيه متكلم اللغة بقدر ما ينطق به، ويرتد الكلام الملحوظ إلى الأداء الكلامي".[(83)]

وتؤلف القدرة الكامنة سلطة قادرة على تجسيد الإنجاز وينعكس أثرها في منطق السببية الذي يحكم علاقة العناصر مظهراً وظائفها ويستدعي الكشف عن ملامح هذه القدرة البحث عن أنواع العلاقات التي تحكم البنى اللغوية في أنظمة

خاصة؛ لأن النظام اللغوي لا يتأسس اعتباطاً في ائتلاف عناصره على نحو دون آخر، وانطلاقاً من هذا الأساس تكون علامة الإعراب مطلباً للمعنى الذي تفرضه البنية العميقة، وينعكس المعنى على هيئة إنجاز يفصح عن قدرة مشتركة تصوغ مقصودها، ويؤخذ انتظام علامة الإعراب دليلاً على وجود نسق داخلي تحكمه علاقة ثابتة، ويبدو أن تكرارها بصورة مستمرة في الرفع والنصب والجر يكشف عن إضمار منطق يوزع وظائف اللغة، وقياساً على هذا فإن علامة الإعراب تمتلك وظيفة يرجع إليها تطابق النظام اللغوي والعلامة التي تقتضيها كل وحدة دلالية وتؤلف معياراً يعين الأساس المرجعي الذي ينظم مستويات اللغة.

رابعاً: نظرية العامل عند شوقي ضيف

تصدر دعوة شوقي ضيف في رفضه نظرية العامل عن منهج وصفي يكتفي بوصف النظام اللغوي كما هو دون التفات إلى التقدير والتأويل، ويقرر: "أن واجب النحوي أن يسجل ما وجد في اللغة فعلاً من صيغ وعبارات، لا أن يفترض هو صيغاً وأحوالاً لعبارات لم ترد في اللغة، ونحن لا نقرأ باباً في النحو حتى نجدهم يعرضون لما يصح، ولما لا يصح، مستلهمين نظرية العامل، لا حقائق اللغة، في كل ما يعرضون"[84].

ويبدو أن عبارة شوقي ضيف: "مستلهمين نظرية العامل لا حقائق اللغة" تظهر أنه يعزل نظرية العامل عن حقائق اللغة، وهذا لا يتفق مع واقع الظاهرة اللغوية التي تتضمن العامل في تكوينها البنائي عندما يكون العامل لفظياً، وتستبطن عاملاً مقدراً حين يشكل التقدير اكتمالاً دلالياً لها، ومن المعلوم أن الاكتفاء بالوجه الوصفي الظاهر لا يفي باكتناه المستوى التقديري الذي تأتلف عليه الظاهرة اللغوية، فدراستها تقتضي الاهتمام بتصوراتها الذهنية.

وأظهر عبد السلام المسدي وظيفة اللساني بقوله: "فاللساني يهتم بكل تجليات الظاهرة اللغوية مهما تنوعت صيغ الإفضاء وهيئات التشكل وصور الوظيفة، وليس النص الأدبي في منطوقة ودلالته إلا مرتبة من مراتب التجلي اللغوي عموماً"[85] ونشير هنا إلى أن التحليل اللساني لا بد من أن يتخطى المنحى الوصفي المرتبط بالبنية السطحية بحثاً عن المستوى العميق الذي يعنى بالعلاقة الدلالية، وهذان المستويان من الأسس التي بنيت عليها نظرية التوليد والتحويل:"وأهمية النحو التوليدي لعلم الأساوب ترجع إلى أنه بجانب عنايته بهذه الوقائع التي تخص البناء السطحي، يعنى كذلك بتلك الجوانب من اللغة التي يطلق عليها اسم البناء العميق، وهي وقائع البناء اللغوي التي لا يمكن إرجاعها مباشرة إلى ما يمكن ملاحظته، فمعظم الأحكام الأسلوبية يرجع إلى البناء العميق"[86]، وهكذا يتضح أن نظرية التوليد والتحويل تستدرك على المنحى الوصفي الاكتفاء بمستوى واحد من مستويات الظاهرة اللغوية وتدعو إلى دراستها في دوائر دلالية مختلفة يمليها ائتلاف الشكل والمعنى فالنحو تتكامل نظرته عندما يجتاز البعد الأولي للتركيب كشفاً عن المستويات الدلالية العميقة.

ويذهب شوقي ضيف مذهب ابن مضاء في رفض نظرية العامل والتخلص من التقدير والتأويل، وكان غرضه من ذلك تيسير قواعد النحو وتصنيف أبوابه تصنيفاً جديداً على أساس المجانسة بين الأبواب، يقول: "إننا حين نطبق على أبواب النحو ما دعا إليه ابن مضاء من منع التأويل والتقدير في الصيغ والعبارات، كما نطبق على هذه الأبواب ما دعا إليه من إلغاء نظرية العامل، نستطيع أن نصنف النحو تصنيفاً جديداً، يحقق ما نبتغيه من تيسير قواعده، وهو تيسير لا يقوم على ادعاء النظريات، وإنما يقوم على مواجهة الحقائق النحوية، وبحثها بطريقة منظمة"[87]، وصفوة القول ان التوجه الذي يدعو إلى إلغاء نظرية العامل يطرح حلاً خاطئاً، لأن الدعوة إلى تجديد النحو العربي لا تعني هدم الأصول التي بنيت عليها الظاهرة اللغوية، فنظرية العامل تستند إلى تماسك نصي يصلها بعلامة الإعراب، فلو غابت هذه النظرية لأفضى غيابها إلى فقدان أصل يكفل اتساق النظام اللغوي على نحو خاص، فقد أثبتت هذه النظرية حضوراً ظاهراً أدى إلى استقرار توجيه النظام اللغوي توجيهاً يحتكم إلى استنباط المقاييس التي ينتظم عليها.

ويستند التفسير الذي يعتمد العامل إلى مجموعة القوانين الداخلية التي تحكم التصور الذهني وتنعكس على هيئة بنية سطحية مدارها الإنجاز، ومن الواضح أن البحث عن العامل يعني امتحان النظام الذي تتسق عناصره بمقتضى تماسك يجعلها تتفاعل وتأخذ علامة إعراب تناسبها. ويؤدي الأخذ بنظرية العامل إلى دراسة الظاهرة اللغوية على نحو يقتضي المرجعية التي تعيش في علاقات النص كشفاً عن المعنى الدلالي.

وتشكل هذه النظرية نقطة انطلاق تفجر البنى الكامنة في نسيج النص مظهرة النظام من داخل ائتلاف طبقات المعنى، أما التقدير فلا يمكن إسقاط أثره في بيان المستوى العميق الذي يفرض حتمية التراسل بين ما يستبطنه التركيب وما يقتضيه الفراغ المعرفي، فهو يجسد سلوكاً خفياً قادراً على توزيع العناصر بطريقة تعتمد على رؤية داخلية تنتظمها

علاقة المبنى بالمعنى، ويقتضي الاكتمال الدلالي تدبر التقدير على أنه من الأصول الملتزمة في وصل النسيج وصلاً يتوخى المعاني على الوجه الذي تدور فيه الألفاظ، ويتم استشراف التقدير على هدى قاعدة المعنى التي سبق إليها المبرد ومفادها: "فكل ما صلح فيه المعنى فهو جيد، وكل ما فسد به المعنى فمردود"[88]. فقد صدر عن هذه القاعدة وجعلها بنية كلية عامة يصدر عنها في التقعيد النحوي ويعدها منهجاً من مناهج الحكم على مستويات الانتظام البنائي.

خامساً: نظرية العامل عند محمد حماسة

يرفض محمد حماسة نظرية العامل ويذهب إلى أن القرائن قادرة على أن تحل مكانه، يقول: "وصفوة القول انه في ضوء دراسة القرائن في الجملة من لفظية ومعنوية تنتفي الحاجة إلى العامل النحوي وما جره من مشكلات في النحو العربي"[89]، والملاحظ أن القرائن المشار إليها لا تكفي عند إغفال نظرية العامل؛ إذْ يؤلف امتحان الظاهرة اللغوية من الداخل مطلباً لتكامل القرائن بطريقة تحفظ التركيب في تضاريسه المختلفة، ومن هنا يأخذ العامل موقعه من العلاقات التي تنظم مجموعة القرائن في دائرة واحدة وهي التركيب، ويؤدي الأخذ بنظرية العامل إلى تفسير العنصر في ضوء الآخر وبهذا تفسر المنظومة اللغوية من داخلها في ضوء نظرة تظهر تكامل عناصرها، ويتضح هذا الأصل عند سيبويه في باب التنازع، فهو يقرر أن الفعل المجاور للاسم أولى أن يكون عاملاً فيه: "وهو قولك: ضربت وضربني زيد، وضربني وضربت زيداً، تحمل الاسم على الفعل الذي يليه، فالعامل في اللفظ أحد الفعلين، وأما في المعنى فقد يعلم أن الأول قد وقع إلا أنه لا يعمل في اسم واحد نصب ورفع، وإنما كان الذي يليه أولى لقرب جواره وأنه لا ينقض معنى"[90]، وهكذا يعيد سيبويه نظرية العامل إلى الارتباط الداخلي بين العناصر ويمنحها مستوى واقعياً يتجلى في اكتناه قوانين الظاهرة بغية الوصول إلى المعنى، ويعد الموقعية معياراً يحتكم إليه؛ فكلمة "المجاورة" مدار ترجيح أولى العاملين بالعمل، ويقيم هذه النظرية على فكرة العلاقات وما ينتظمها من مستويات الدلالة التي يصرح بها في عبارة "لا ينقض معنى" وبهذا إظهار لتلاقي الشكل والمعنى، فلا يمكن للتفسير اللغوي أن ينهض إلا بهما، ويوجه سيبويه نظرية العامل توجيهاً يشكل ضبطاً للعلاقة توخياً للإبانة عن المعنى، وهذا تنبه لدرس العناصر بحثاً عن سمة التضام التي تحكم مكونات الأداء.

ويأخذ العامل النحوي عند سيبويه مستوى تقديرياً لا يتحصل في عناصر التركيب ولكنه يتشكل على هيئة بنية تتعالى عليها توخياً للبحث عن بنية عميقة تؤثر في علامة الإعراب، ويتوارد هذا الأصل عند سيبويه في باب الاستثناء بخلا وعدا فيقدر "جاوز" تعليلاً للاسم المنصوب بعدهما: "وذلك قولك: ما أتاني أحد خلا زيداً، وأتاني القوم عدا عمراً، كأنك قلت: جاوز بعضهم زيداً، إلا أن خلا وعدا فيهما معنى الاستثناء، ولكني ذكرت جاوز لأمثل لك به، وإن كان لا يستعمل في هذا الموضع"[91]. تشكل عبارة سيبويه: "ذكرت لك جاوز لأمثل لك به" إدراكاً لأن اللفظ الغائب يشابه اللفظ الحضوري إلى درجة يظن أنه يسد مسده ولكن سمة الفرادة تمنع أن يساويه على وجه التطابق، فلماذا يقدر العنصر المحذوف وهو لا يساوي العنصر الموجود دلالياً؟

إنه البحث عما ينبغي أن يكون عليه النظام اللغوي: "وإنما يقدر النحوي ليعطي القواعد حقها وإن كان المعنى مفهوماً، وتقديرهم هنا أو غيره ليروا صورة التركيب من حيث اللفظ مثالاً، لا من حيث المعنى"[92]، ويتبين لنا أننا إذا افترضنا أن التركيب اللغوي معادلة وقدرنا قيمة العنصر المقدر على أنها تشبه قيمة العنصر الموجود في الجملة، فإن هذا التشابه لا يصل إلى درجة التطابق؛ لأن تغير النظم يؤدي إلى تغير المعنى، ويقرر عبد القاهر الجرجاني هذا الملحظ بقوله: "فأما إذا تغير النظم فلا بد حينئذ من أن يتغير المعنى"[93] ويؤكد هذا المعنى بقوله: "لا سبيل إلى أن تجيء إلى معنى بيت من الشعر فتؤديه بعينه وعلى خاصيته وصنعته حتى يكون المفهوم من هذه المفهوم من تلك لا يخالفه في صنعه ولا وجه ولا أمر من الأمور، ولا يغرنك قول الناس: قد أتى بالمعنى بعينه، وأخذ معنى كلامه فأداه على وجهه فإنه تسامح منهم والمراد أنه أدى الغرض فأما أن يؤدي المعنى بعينه على الوجه الذي يكون في الكلام الأول ففي غاية الإحالة"[94] وتلتقي نظرة الجرجاني ونظرة سيبويه في أن المفارقة في التركيب تفضي إلى اختلاف المعنى وأن أي تغير في عناصر المبنى يؤدي إلى تحول في المعنى.

سادساً: نظرية العامل عند مهدي المخزومي

يرفض مهدي المخزومي نظرية العامل بقوله: "ولسنا من الذين يقولون بالعامل، وبأن النصب والرفع والجر آثار للعامل، يدل على وجود العامل لفظاً أو تقديراً، ولذلك فإننا نرى في مثل قولهم: مكانك ودونك وإليك، مما كان النحاة يعدونه اسم فعل ناب مناب الفعل لتضمنه معناه، أن هذه الظروف استعملت هنا لتؤدي الوظيفة اللغوية التي خصصت لها في الاستعمال، أما سياق الكلام الفعلي الملحوظ فأمر خارج عنها، تعاونت

على الدلالة عليه ملابسات الخطاب ومناسبات القول"[95] وهكذا عد مهدي المخزومي ملابسات الخطاب ومناسبات القول الدليل على السياق الفعلي، ويبدو أن هذين المفهومين غير بعيدين عن مفهوم العامل فهما يعيدان الظاهرة اللغوية إلى تقدير سياق فعلي مرده مجموعة الدلائل التي أسهمت في تشكيلها ولم يكن العامل بعيداً عن تكوينها، ويفترض النحاة في نظرية العامل الافتراض نفسه ويقع الاختلاف بينهما في المستوى المفهومي، وبهذا تكون دلالة الجملة رهينة تقدير عامل يقع بين اللفظ والمرجع الذي يكون مقصد المتكلم، ويبدو أن الإشكال المنهجي يعود إلى أن المفاهيم غير موحدة؛ إذ استعمل النحاة مفهوم العامل في سياق تقدير البنى التي تفسر علامة الإعراب ولم يغب سياق الحال عن أذهانهم، وخير ما يعكس وعيهم له التناسب الدلالي الذي يظهره تقدير العنصر الغيابي، واستعمل مهدي المخزومي ملابسات الخطاب ومناسبات القول ليظهر أثر مجموعة القرائن التي انتظمت الجملة وترتب عليها تقدير سياق فعلي.

ولعل الاختلاف المفهومي يرجع إلى تباين نقطة الانطلاق التي يصدر عنها النظر النحوي من جهة والبحث اللساني من جهة ثانية، وهذا يقتضي تمايز المفهوم الذي يجترحه كل منهما إظهاراً لعلاقة الدال بمدلوله، فمهدي المخزومي يتخذ سياق الحال نقطة الانطلاق في تقدير العنصر المحذوف ويوضح مذهبه مظهراً أن الأسماء التي جاءت منصوبة مثل (أتميميا مرة وقيسيا أخرى؟) تعود إلى ما يكتنف الخطاب من ظروف الحال، ويستند إلى تفسير سيبويه: "وإنما هذا أنك رأيت رجلاً تلون وتنقل، فقلت: أتميمياً مرة وقيسياً أخرى؟ كأنك قلت: أتحول تميمياً مرة وقيسيا أخرى، فأنت في هذه الحال تعمل في تثبيت هذا له، وهو عندك في تلك الحال في تلون وتنقل، وليس يسأله مسترشداً عن أمر هو جاهل به ليفهمه إياه ويخبره عنه، ولكنه وبخه بذلك"[96]، ويعلق مهدي المخزومي على ما قدمه سيبويه موضحاً أنه: "لم يخرج الكلام عن ظرفه الذي هو فيه، ولم يبعد في تقدير محذوف بعينه، ولم يلزم الدارسين بفعل يكون الناصب لتميمي وقيسي، وكل ما قاله هو: أنك قلت أتحول تميميا مرة، وقيسيا أخرى وليس ما قاله هنا إلا توضيحاً للمقام، وتصويراً لما يشير إليه من دلالة"[97]. ومعلوم أن نص سيبويه يشير إلى غياب عنصر يستقر على هيئة مركب فعلي يفسر المستوى الحضوري ببنية موازية، ويؤلف تقدير هذه البنية إدراكاً لانتظام التركيب في مستويين:

أولهما البنية السطحية: وهي الأداء الحضوري الملفوظ أو المكتوب في ائتلاف الجملة كظاهرة مادية محسوسة.

والثاني البنية العميقة: وتعني الأداء الغيابي غير المنطوق ويشكل عودة للأصول القياسية المقدرة التي يصدر عنها التركيب ابتداء وإن لم يصرح بها، ويبدو أن "فكرة البنية العميقة نتجت من الجمع بين المنهج العقلاني في دراسة اللغة، وهو المنهج الذي يلتزمه تشومسكي، وأساسه تفسير الوقائع اللغوية بنشاط العقل، وبين المنهج التوزيعي السائد في دراسات اللغويين الأمريكيين، ومؤداه تفسير المعنى بسلوك الكلمة لا غير، أي ان ما يسمى معنى الكلمة ينحصر في مواضع استعمالها، وهي المناسبات الاجتماعية التي تقال فيها والكلمات التي تسبقها أو تتلوها، فالبنية العميقة تمثل الجانب الفكري، والبنية السطحية تمثل المستوى السلوكي، والمستوى السلوكي لا يفهم إلا من خلال الجانب الفكري".[98] ويرفض مهدي المخزومي مرجعية العامل ويقترح البديل على أنه مجموعة من القرائن المؤلفة سياق الحال، وهنا نشير إلى أن نظرته تعزز وجود نظرية العامل، والدليل على ذلك أن توضيح التركيب اقتضاه أن يقدر عنصراً، ويختلف مع النحاة في تسمية هذا العنصر الغائب، والمأخذ الذي يسجل على اقتراح مهدي المخزومي أن سياق الحال يبقى ناقصاً إذا لم يكن قادراً على استيعاب نظرية العامل على أنها مكون بنائي يأخذ مكانه في تشكيل الظاهرة اللغوية، ولا نقيم مفارقة جذرية بين رأي مهدي المخزومي والنحو العربي فكلاهما يقدر عنصراً غائباً، ويتضح ذلك عند المخزومي في تعليله النصب في المثال السابق: "فإنما نصبت تميمياً وقيسياً لأنك تريد حمله على شيء، ولأن السياق الذي يكتنف الكلام إنما هو سياق فعلي، وكان هذا السياق مغنياً عن اللفظ بالفعل"،[99] ويتحصل التلاقي بينهما في فكرة مؤداها أن سياق الحال الذي يقترحه المخزومي يترك المجال مفتوحاً لتقدير العنصر الذي يكون مناسباً للموقف اللغوي، وهذا يوافي ما يذهب إليه سيبويه بقوله: "كأنك قلت أتحول" فهذه العبارة تتضمن التحرر من تقدير عنصر بعينه؛ لأن سيبويه يحترس للعنصر المقدر بكلمة "كأنك" على وجه التمثيل الذي يفتح الباب لتقدير العنصر مناسباً للمعنى المراد، ويحل الإشكال التفطن إلى أن مقصد الدلالة هو الأساس في بناء المستوى الشكلي فلا يكون معزولاً عن تصور البنى واتساقها وتطلبها الشكل النحوي الذي يوافقها.

وقد تسنى لعبد القاهر الجرجاني أن يفرض نظاماً تعاقبياً يتوخى إصابة الغرض ويفرض امتحان الكلمات التي تؤلف احتمالات قادرة على سد الفراغ المعرفي: "أتتصور أن تكون معتبراً مفكراً في حال اللفظ مع اللفظ حتى تضعه بجنبه أو قبله وأن تقول هذه اللفظة إنما صلحت ههنا لكونها على صفة

كذا؟ أم لا يعقل أن تقول: صلحت ههنا لأن معناها كذا، ولدلالتها على كذا، ولأن معنى الكلام والغرض فيه يوجب كذا، ولأن ما قبلها يقتضي معناها"[100]، وهكذا جعل الجرجاني تقدير العنصر يعتمد المجموع الذي يمنح الألفاظ دلالتها داخل النسيج اللغوي، ويكفل هذا المنحى أن تمارس الدلالة سلطتها في الاختيار المناسب لطبقات المعنى توخياً للتواصل الذي يعكس الفكر في صور تعبيرية، وهذه دعوة إلى امتحان البنى وفق علاقات تقيمها في نظامها المؤتلف وتتشاكل على أنها تمثيل ذهني يحفظ للكلمة قيمتها الدلالية ضمن مكونات النسق. وقد استطاع الجرجاني بهذه الإشارة استشراف العلاقة التي تتخطى مسألة الفهم والإفهام في ترتيب البنى بحثاً عن تأسيس شكل داخلي تعكسه الإشارات في علاقتها بين الدال والمدلول.

وانتهى مهدي المخزومي إلى أن العوامل التي بنى النحاة عليها دراستهم في عصور مختلفة ثلاثة: العامل الفلسفي والعامل التوقيفي والعامل اللغوي: "فإذا تبينا أن أقوال الدارسين في تلك العصور المختلفة، في العوامل وكانت قد تذبذبت بين عامل فلسفي محض، وعامل توقيفي محض، وأن العامل اللغوي لم يكن له سلطان بين في دراستهم، وإنما كانوا يتشبثون إذا واجهتهم قضايا استعصت على فلسفاتهم وأصولهم العقلية، وإذا اقتضانا الدرس اللغوي أن نبعد عن مجال البحث النحوي ما لا يتفق مع طبيعته فينبغي أن ندعو إلى ما سميناه العامل اللغوي، وأن نوسع الكلام فيه"[101]. أما المأخذ الذي سجله المخزومي على النحاة: "فهو الأساس الذي بنوا عليه دراساتهم، فقد تناسوا العوامل اللغوية، وتأثير الاستعمال، وخصائص الأصوات في تمازجها وتآلفها، وراحوا يقيسون الجمل بمقاييس نظرية بحتة، لا تتفق مع روح الدرس اللغوي"[102]. وإن كنا نوافقه على الإعلاء من قيمة العامل اللغوي لكننا نختلف معه في المأخذ الذي سجله على نظرية النحاة، لأنه لم يغب عن أذهانهم لحظة تفسير التراكب في ضوء العوامل اللغوية، ويؤيد ما أذهب إليه المثال السابق الذي قدمه سيبويه على تقدير فعل للاسم المنصوب في التركيب: (أتميمياً مرة وقيسياً أخرى) واتخذه مهدي المخزومي مثالاً على اكتناه سيبويه للظاهرة اللغوية في ضوء سياق الحال، وقد استوعب الدرس النحوي مجموعة العناصر التي تسهم في تكوين الظاهرة اللغوية على مستوى المتكلم المثالي، وقدروا لها العنصر المحذوف توخياً لاكتمالها في حالة غياب أحد عناصرها، وقرر ابن هشام أهمية وضع العنصر المقدر في مكانه: "القياس أن يقدر الشيء في مكانه الأصلي، لئلا يخالف الأصل من وجهين: الحذف ووضع الشيء في غير محله"[103] وحرص على تبيان مقدار المقدر؛ إذ: "ينبغي تقليله ما أمكن لتقل مخالفة الأصل"[104] وجاء حديثه عن كون المحذوف من لفظ المذكور مؤكداً عنايتهم بالعامل اللغوي فيقدر في: "(ضربي زيداً قائماً): ضربه قائماً، فإنه من لفظ المبتدأ وأقل تقديراً، دون (إذ كان، أو إذا كان) ويقدر أضرب دون أهن في (زيداً اضربه)" [105]، وتجسد هذه الإشارات توخي الاقتران بين العناصر وتظهر الوظيفة التي تؤديها وتبين المقتضى الذي يستدعيها، وهذا يبدي أن هناك ملحظاً يفرض نفسه في التقدير وهو التناسب الدلالي الذي دعاهم إلى افتراض تقدير العنصر موافقاً للبنى التي ينتظمها التركيب بطريقة تفصح عن تمسكهم بالعامل اللغوي.

وهكذا يتضح أن الأنظار النحوية لم تصدر جزافاً دون تدبر لمقاصد التراكيب، ومن هنا جاء تعليلهم لها تقليباً للنظام اللغوي من وجوهه المختلفة، ولنا أن نلحظ تنبههم لدلالة الألفاظ في صيغها المختلفة فيما يقرره سيبويه في باب نفي الفعل: "إذا قال: فَعلَ فإن نفيه لم يفْعل وإذا قال: قد فَعلَ فإن نفيه لما يفْعل. وإذا قال: لقد فَعلَ فإن نفيه ما فَعلَ، لأنه كأنه قال والله لقد فَعلَ فقال: والله ما فَعلَ، وإذا قال هو يفْعلُ، أي هو في حال فِعلٍ فإن نَفْيه ما يفْعلُ، وإذا قال هو يفْعل ولم يكن واقعا فنفيه لا يفْعلُ. وإذا قال ليفعلن فنفيه لا يفْعلُ، كأنه قال: والله ليَفْعلن فقلت: والله لا يفْعل. وإذا قال: سوف يفْعل فإن نفيه لن يفْعل"[106]، وقد كان التمايز الدلالي من الملاحظ التي أقام عليها سيبويه الفروق بين نفي الماضي المؤكد ونفي الماضي غير المؤكد وكشف عن تباين نفي الحال ونفي الاستقبال المؤكد وغير المؤكد وقد جاء هذا التمايز توضيحاً لأثر القرائن الدلالية في تحويل مستويات التركيب، وتتخذ هذه التحولات عند سيبويه شكل مجموعة قوانين تفضي إلى تفاوت التراكيب مراعاة لمقتضى الحال، ويحمل تناول سيبويه بعداً أسلوبياً يوضح مراتب البيان، وحسبه التفطن إلى البنى بطريقة تظهر فنية التعبير في ضوء معايير الدلالة التي تضع الكلام في مراتبه الموافقة لسياق الحال، وبذلك نظر للتركيب نظرة توضح أثر البنى في تشكيل النظام الكلي، ويشير إلى عناية دقيقة بضرورة وضع الكلمة في مكانها الذي يليق بها، فبلاغة الكلم بمطابقته للمواقف التي يقال فيها، ويلفت النظر في نص سيبويه تدبره لاختلاف البنى وما يترتب عليها من دلالة، وقد هجم على المعنى مظهراً درجات التأكيد.

الهوامش

(1) روبرت ديبوغراند، وولفغانغ دريسلر، مدخل إلى علم لغة النص، ص6، ط1.
(2) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص35.
(3) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص314.
(4) الكبيسي، بحث بعنوان (الحدود النحوية)، حوليات كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، ع15، ص107.
(5) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص41-43.
(6) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص40-41.
(7) الموسى، نظرية النحو العربي، ص29، ط2.
(8) فضل أساليب الشعرية المعاصرة، ص24، ط1.
(9) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص81-84.
(10) سلامة، بلاغة أرسطـو بين العرب واليـونان، ص362، ط2.
(11) عبد المطلب، جدلية الإفراد والتركيب، ص83، ط1.
(12) بحيري، علم لغة النص، ص73-74.
(13) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص404.
(14) ستيتية، منهج التحليل اللغوي، ص248، مجلة آداب المستنصرية، العدد السادس عشر.
(15) الرمالي، العربية والوظائف النحوية، ص18.
(16) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص69.
(17) الموسى، نظرية النحو العربي، ص60-61.
(18) زكريا، الألسنية العقلانية، ص44، الفكر العربي المعاصر، العدد 23.
(19) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص23-24.
(20) مصطفى، إحياء النحو، ص1.
(21) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص69.
(22) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص83.
(23) عباس، الأبعاد الإبداعية، ص68.
(24) حميدة، نظام الارتباط والربط، ص134-135، ط1.
(25) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص196 – 197.
(26) أبو ديب، نحو منهج بنيوي في تحليل الشعر، ص119، مواقف، العدد 32.
(27) تشومسكي، البنى النحوية، ص140.
(28) الجرجاني، أسرار البلاغة، ص2.
(29) عبد المطلب، البلاغة والأسلوبية، ص2.
(30) الجرجاني، أسرار البلاغة، ص19.
(31) فضل، علم الأسلـوب وصلته بعلم اللغة، مجلة فصول، ص5، مج5، ع1.
(32) عبدالمطلب، قضايا الحداثة، ص65.
(33) الجرجاني، اسرار البلاغة، ص109.
(34) خطابي، لسانيات، ص327.
(35) أبو العدوس، الاستعارة في النقد الأدبي الحديث، ص37.
(36) ابن جني، الخصائص، جـ1، ص35.
(37) ابن جني، الخصائص، جـ3، ص255.
(38) حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص205.
(39) حسان، القرائن النحوية، مج 11، ص24-63.
(40) ابن جني، الخصائص، جـ1، ص51.
(41) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص89، ط3.
(42) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص76.
(43) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص69 – 70.
(44) عرفة، النحو والنحاة، ص124.
(45) ناصف، من قضايا اللغة والنصوص، ص6-7.
(46) الصالح، دراسات في فقه اللغة، ص118.
(47) ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، ص77.
(48) ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، ص190 – 191.
(49) شرح الكافية، ج1، ص190.
(50) مصطفى، إحياء النحو، ص41 – 42.
(51) شوملي، مدخل إلى علم اللغة الحديث، ص150، ط2.
(52) الجرجاني، أسرار البلاغة، ص56.
(53) الجرجاني، أسرار البلاغة، ص55.
(54) ابن يعيش، شرح المفصل، مج1، ص72.
(55) ولويل، عودة إلى النحو العربي، ص163.
(56) ابن هشام، مغني اللبيب، ص684.
(57) مصطفى، إحياء النحو، ص34.
(58) ابن جني، الخصائص، جـ1، ص110.
(59) ابن جني، الخصائص، جـ1، ص110.
(60) ابن جني، الخصائص، جـ1، ص110 –111.
(61) ابن جني، الخصائص، جـ 1، ص110.
(62) حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص53.
(63) ابن جني، الخصائص، جـ1، ص110 – 111.
(64) ابن الأنباري، أسرار العربية، ص79 – 80.
(65) الموسى، نظرية النحو العربي، ص46-47.
(66) السامرائي، النحو العربي نقد وبناء، ص213.
(67) عيد، أصول النحو العربي، ص278.
(68) العلوي، آية الفكر وكبرياء النظر، الموقف، ع1، ص25-26.
(69) عيد، أصول النحو العربي، ص276.
(70) عيد، أصول النحو العربي، ص172.
(71) الترزي، في أصول اللغة والنحو، ص138.
(72) الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص147 – 148.
(73) نهر، الدراسات اللغوية عند العرب، ص138-139، ع3.
(74) حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص189.
(75) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص300.
(76) ابن جني، المنصف لكتاب التصريف، جـ1، ص4.
(77) الشريف الجرجاني، التعريفات، ص145.

(78) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص41-44.
(79) حسان، اللغة العربية بين المعيارية والوصفية، ص53.
(80) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص66.
(81) الموسى، نظرية النحو العربي، ص53.
(82) زكريا، بحوث ألسنية عربية، ص69.
(83) زكريا، قضايا ألسنية تطبيقية، ص62.
(84) ابن مضاء، الرد على النحاة، ص49.
(85) المسدي، اللسانيات بين لغة الخطـاب وخطـاب الأدب، ص64، الأقلام، ع9.
(86) عياد، اتجاهات البحث الأسلوبي، ص159.
(87) ابن مضاء، الرد على النحاة، ص67.
(88) المبرد، المقتضب، جـ4.
(89) حماسة، العلامة، ص204.
(90) سيبويه، الكتاب، جـ1، ص73-74.
(91) سيبويه، الكتاب، جـ2، ص348.
(92) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، جـ3، ص115 – 116.
(93) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص205.
(94) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص201 – 202.
(95) المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص208.
(96) سيبويه، الكتاب، جـ1، ص343.
(97) المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص208 – 209.
(98) عياد، اللغة، ص52. المخزومي، في النحو العربي، ص209.
(99) المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص209.
(100) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص42.
(101) المخزومي، مدرسة الكوفة، ص274.
(102) المخزومي، مدرسة الكوفة، 268 – 269.
(103) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص799.
(104) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص802.
(105) سيبويه، الكتاب، جـ3، ص117.
(106) سيبويه، الكتاب، جـ3، ص117.

المصادر والمراجع

ابن الأنباري، أسرار العربية، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي، دمشق، 1957م.

ابن جني، الخصائص، تحقيق، محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1990.

ابن جني، المنصف لكتاب التصريف، جـ1، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابي، مصر، ط1، 1954.

ابن فارس، الصاحبي في فقه العربية، تحقيق: مصطفى الشويمي، نشر: مؤسسة بدران، بيروت.

ابن هشام، مغني اللبيب، تحقيق: مازن المبارك ومحمد حمد الله، دار الفكر، بيروت، ط1، 1992.

ابن هشام، جمال الدين الأنصاري، مغني اللبيب، تحقيق: مازن المبارك ومحمد حمد الله، دار الفكر، بيروت، ط1، 1992.

ابن يعيش، موفق الدين، شرح المفصل، جـ1، عالم الكتب، بيروت.

ابن يعيش، شرح المفصل، المجلد الأول، عالم الكتب، بيروت.

أبو ديب، كمال، نحو منهج بنيوي في تحليل الشعر، مواقف، العدد32، صيف 1978.

أبو العدوس، يوسف، الاستعارة في النقد الأدبي الحديث، نشر: الأهلية، الأردن، عمان، ط1، 1997.

الاسترباذي، رضي الدين، شرح الكافية في النحو، دار الكتب العربية، بيروت، ط3، 1982.

بحيري، سعيد حسن، علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، مكتبة لبنان، ط1، 1997م.

الترزي، فؤاد، في أصول اللغة والنحو، دار الكتب، بيروت.

تشومسكي، نعوم، البنى النحوية، دار الشؤون الثقافية، العراق ترجمة: يؤيل عزيز، ط1، 1987.

الجرجاني، الشريف، التعريفات، مكتبة لبنـان، بيروت، ط1، 1983.

الجرجاني، عبد القاهر، أسرار البلاغة، نشر: دار المعرفة، بيروت، 1978.

الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، نشر: محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت.

حسان، تمام، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي، اللسان العربي، الرباط، المجلد11، 1974.

حسان، تمام، اللغة بين المعيارية والوصفية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1980.

حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط2، 1979.

حماسة، محمد عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، الكويت، 1983.

حميدة، مصطفى، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، مكتبة لبنان، ط1، 1997م.

خطابي، محمد، لسانيات النص (مدخل إلى انسجام الخطاب)، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط1، 1991م.

ديبوغراند، روبرت وديسلر، ولفغانغ، مدخل إلى علم لغة النص، ترجمة: الهام أبو غزالة وعلي خليل، نشر: مركز نابلس، ط1، 1992م.

الراجحي، عبده، النحو العربي والدرس الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، 1979.
الرمالي، ممدوح، العربية والوظائف النحوية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1996.
الزجاجي، أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، ط3، 1979.
الزركشي، بدر الدين، البرهان في علوم القرآن، جـ3، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، 1988.
زكريا، ميشال، الألسنية العقلانية وانتقاد علم النفس السلوكي، الفكر العربي المعاصر، العدد 23، كانون الأول، 1982، كانون الثاني، 1983.
زكريا، ميشال، بحوث ألسنية عربية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشـر، ط1، 1992م.
زكريا، ميشال، قضايا ألسنية تطبيقية (دراسات لغوية اجتماعية نفسية مع مقارنة تراثية)، دار العلم للملايين، لبنان، ط1، 1993م.
السامرائي، إبراهيم، النحو العربي نقد وبناء، دار عمار، الأردن، عمان، ط1، 1997.
ستيتية، سمير، منهج التحليل اللغوي في النقد الأدبي، مجلة آداب المستنصرية، العدد السادس عشر، 1988.
سلامة، إبراهيم، بلاغة ارسطو بين العرب واليونان، نشر: مكتبة الانجلو المصريةِ، ط1، 1952.
سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب (ج1، ج2، ج3)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، 1991.
شوملي، قسطندي، مدخل إلى علم اللغة الحديث، القدس، ط2، 1986.
الصالح، صبحي، دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، بيروت، ط6، 1976.
عباس، محمد، الأبعاد الإبداعية في منهج عبد القاهر الجرجاني، دار الفكر، دمشق، ط1، 1999.
عبد المطلب، محمد، البلاغة والأسلوبية، مكتبة لبنـان، ط1، 1994م.
عبد المطلب، محمد، جدلية الإفراد والتركيب في النقد العربي القديم، مكتبة لبنان، ط1، 1995.
عبد المطلب، محمد، قضايا الحداثة عند عبد القاهر الجرجاني، مكتبة لبنان، ط1، 1995.
عرفة، محمد أحمد، النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، مطبعة السعادة، مصر.
العلوي، أحمد، آية الفكر وكبرياء النظر، الموقف، العدد1، آذار 1987.
عياد، شكري، اتجاهات البحث الأسلوبي، دار العلـوم، الرياض، ط1، 1985.
عياد، شكري، اللغة والإبداع (مبادىء علم الأسلوب)، انترناشونال، ط1، 1988م.
عيد، محمد، أصول النحو العربي، عالم الكتب، القاهرة، 1978.
فضل، صلاح، أساليب الشعرية المعاصرة، دار الآداب، بيروت، ط1، 1995م.
فضل، صلاح، علم الأسلوب وصلته بعلم اللغة، مجلة فصول، المجلد الخامس، العدد الأول، 1984م.
القرطبي، ابن مضاء، الرد على النحاة، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، 1982.
الكبيسي، علي أحمد، الحدود النحوية مدخل إلى وظائف الاسم في التركيب، حوليات كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد الخامس عشر، 1992.
المبرد، أبو العباس بن يزيد، المقتضب، جـ4، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
المخزومي، مهدي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، ط2، 1986.
المخزومي، مهدي، مدرسة الكوفة، مطبعة مصطفى البابي، مصر، ط2، 1958.
المسدي، عبد السلام، اللسانيات بين نقد الخطاب وخطاب الأدب، الأقلام، العدد التاسع، أيلول 1983.
مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1959.
الموسى، نهاد، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، دار البشير، الأردن، ط2، 1987.
ناصف، علي النجدي، من قضايا اللغة والنحو، مكتبة نهضة مصر، الفجالة.
نهر، هادي، الدراسات اللغوية عند العرب: المعطيات والمآخذ، مجلة آداب المستنصرية، العدد3، مطبعة المعارف، بغداد، 1978.
واويل، كامل جميل، عودة إلى النحو العربي الأصيل (النحو والمعنى)، عمان، الأردن، 1994.

A Structural Approach to Investigate Aesthetics on the Basis of the Theory of Semantics

Abdullah Anbar*

ABSTRACT

This study is a structural approach intended to investigate aesthetics on the basis of the theory of semantics, which utilizes the methods of intensifying significance. The theory of syntactic semantics functions in evaluating the syntactic thought for the purpose of giving the Arabic language a description which explores aesthetics in an attempt to locate the linguistic phenomenon.

This research demonstrates that Ibn Jinni concludes that the inner linguistic talent is the base of the structure of the text. The paper undertakes to answer three questions:

1-What is the reason for rejecting the operator theory?

2-What is the function of this theory in linguistic structure?

3-What is the relation between this theory and the inflectional marker?

This research consists of four parts: The theory of syntactic semantics, syntax as the key to explore the text, the relation between inflection and semantics, and the operator theory between acceptance and rejection.

* Faculty of Arts, University of Jordan. Received on 26/3/2003 and Accepted for Publication on 6/5/2004.

[1] روبرت ديبوغراند ولففانغ دريسلر – مدخل إلى علم لغة النص ص 6 ترجمة: الهام أبو غزالة وعلي خليل مركز نابلس للكمبييوتر ط (1) 1992.

([2]) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص35 ، نشر : محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت.

([3]) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 314.

([4]) علي أحمد الكبيسي، بحث بعنوان (الحدود النحوية مدخل إلى وظائف الاسم في التركيب) حوليات كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد الخـامس عشر، ص 107، سنة 1992.

([5]) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 41-43.

([6]) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 40-41.

([7]) نهاد الموسى، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، ص 29، دار البشير، عمان، الأردن، ط2، 1987.

(1) صلاح فضل أساليب الشعرية المعاصرة ص 24 دار الآداب – بيروت ط 1، 1995م.

([9]) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 81-84.

([10]) إبراهيم سلامة، بلاغة أرسطو بين العرب واليونان، ص 362، نشر مكتبة الإنجلو المصرية، ط2، 1952.

([11]) محمد عبد المطلب، جدلية الإفراد والتركيب في النقد العربي القديم، ص83، مكتبة لبنان، ط1، 1995.

(12) سعيد حسن بحيري، علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، ص73-74 مكتبة لبنان ط1997

([13]) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 404.

([14]) سمير ستيتيه، منهج التحليل اللغوي في النقد الأدبي، ص 248، مجلة آداب المستنصرية، العدد السادس عشر، 1988.

([15]) ممدوح الرمالي، العربية والوظائف النحوية، ص 18، دار المعرفة الجامعية، سنة 1996.

([16]) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 69.

([17]) نهاد الموسى، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، ص 60-61.

([18]) ميشال زكريا، الألسنية العقلانية وانتقاد علم النفس السلوكي، ص 44، الفكر العربي المعاصر، العدد 23، كانون أول، 1982، كانون الثاني، 1983.

([19]) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 23-24.

([20]) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص1، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1937.

([21]) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 69.

([22]) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 83.

([23]) محمد عباس، الأبعاد الإبداعية في منهج عبد القاهر الجرجاني، ص 68، دار الفكر، دمشق، ط1، 1999م.

[(24)] مصطفى حميدة. نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية ص134-135 مكتبة لبنان ط1 1997.

([25]) محمد عباس، الأبعاد الإبداعية في منهج عبد القاهر الجرجاني، ص 68، دار الفكر، دمشق، ط1، 1999م.

([26]) كمال أبو ديب، نحو منهج بنيوي في تحليل الشعر، ص 119، مواقف عدد 32، صيف 1978.

([27]) كمال أبو ديب، نحو منهج بنيوي في تحليل الشعر، ص 119، مواقف عدد 32، صيف 1978.

([28]) عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، ص 2.

([29]) محمد عبد المطلب، البلاغة والأسلوبية، ص 2، مكتبة لبنان، ط1، 1994.

([30]) عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، ص 19.

([31]) عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، ص 19.

([32]) عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، ص 19.

([33]) عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، ص 19.

([34]) عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، ص 19.

([35]) عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، ص 19.

([36]) ابن جني، الخصائص، جـ1، ص 35.

([37]) ابن جني، الخصائص، جـ3، ص 255.

([38]) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 205.

([39]) تمام حسان، القرائن النحوية وإطراح العامل والإعرابيين التقديري والمحلي، اللسان العربي، الرباط، المجلد 11، 1974، ص 24-63.

([40]) ابن جني، الخصائص، جـ1، ص 51.

([41]) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص 89، تحقيق: مازن المبارك، بيروت، ط3، 1979.

([42]) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص 76.

([43]) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص 69 – 70.

([44]) محمد أحمد عرفة، النحو والنحاة، ص 124، مطبعة السعادة

([45]) علي النجدي ناصف، من قضايا اللغة والنصوص ، 6-7، مكتبة نهضة مصر.

([46]) صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، ص 118، دار العلم للملايين، بيروت، ط6، 1976.

([47]) ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، ص 77.

([48]) ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، ص 190 – 191.

([49]) شرح الكافية 190/1.

([50]) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص 41 – 42، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1959.

([51]) قسطندي شوملي، مدخل إلى علم اللغة الحديث، ص 150، القدس، ط2، 1986.

([52]) عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، ص 56.

([53]) عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، ص 55.

([54]) ابن يعيش، شرح المفصل، المجلد الأول، ص 72، عالم الكتب، بيروت.

([55]) كامل جميل ولويل، عودة إلى النحو العربي الأصلي (النحو والمعنى)، ص 163، عمان، الأردن،1994.

([56]) ابن هشام، مغني اللبيب، ص 684، تحقيق: مازن المبارك ومحمد حمد الله، دار الفكر، بيروت، ط1، 1992.

([57]) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص 34.

([58]) ابن جني، الخصائص، جـ1، ص 110.

([59]) ابن جني، الخصائص، جـ1، ص 110.

([60]) ابن جني، الخصائص، جـ1، ص 110 –111.

([61]) ابن جني، الخصائص، جـ 1، ص 110.

([62]) تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص 53.

([63]) ابن جني، الخصائص، جـ1، ص 110 – 111.

([64]) ابن الأنباري، أسرار العربية، ص 79 – 80.

([65]) نهاد الموسى، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، ص 46-47، دار البشير، عمان، ط2، 1987.

([66]) إبراهيم السامرائي، النحو العربي نقد وبناء، ص 213، دار عمار، عمان، الأردن، ط11، 1997.

([67]) محمد عيد، أصول النحو العربي، ص 278، عالم الكتب، القاهرة، 1978م.

([68]) أحمد العلوي، آية الفكر وكبرياء النظر الموقف، العدد(1)، ص 25 – 26 رجب / مارس، 1987.

([69]) محمد عيد، أصول النحو العربي، ص 276.

([70]) محمد عيد، أصول النحو العربي، ص 172.

([71]) فؤاد الترزي، في أصول اللغة والنحو، ص 138، دار الكتب، بيروت.

([72]) عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص 147 – 148، دار النهضة العربية، بيروت، 1979.

([73]) هادي نهر، الدراسات اللغوية عند العرب، المعطيات والمآخذ، ص 138 – 139، مجلة آداب المستنصرية العدد 3، مطبعة المعارف، بغداد 1978م.

([74]) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 189، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط2، 1979م.

([75]) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 300.

([76]) ابن حني، المنصف لكتاب التصريف، جـ1، ص4، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابي، مصر، ط1، 1954م.

([77]) الشريف الجرجاني، التعريفات، ص 145، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1983م.

([78]) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 41-44.

(79) تمام حسان، اللغة العربية بين المعيارية والوصفية، ص 53، دار الثقافة، المغرب.

(80) أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص66، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط3، 1979م.

(81) نهاد الموسى، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، ص 53.

(82) نهاد الموسى، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، ص 53.

(83) نهاد الموسى، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، ص 53.

(84) ابن مضاء، الرد على النحاة، ص 49، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، ط2، 1982م.

(85) عبد السلام المسدي، اللسانيات بين لغة الخطاب وخطاب الأدب، ص 64، الأقلام، العدد التاسع، أيلول 1983م.

(86) شكري عياد، اتجاهات البحث الأسلوبي، ص 159، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، ط1، 1985م.

(87) ابن مضاء، الرد على النحاة، ص 67.

(88) المبرد، المقتضب، جـ4، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

(89) محمد حماسة، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص 204، الكويت، 1983.

(90) سيبويه، الكتاب، جـ1، ص 73-74.

(91) سيبويه، الكتاب، جـ2، ص 348.

(92) بدر الدين الزركشي، البرهان في علوم القرآن، جـ3، ص 115 – 116، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، 1988م.

(93) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 205.

(94) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 201 – 202.

(95) مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 208.

(96) سيبويه، الكتاب، جـ1، ص 343.

(97) مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 208 – 209.

(3) شكري عياد اللغة والابداع(مبادىء علم الأسلوب) ص52 انترناشونال ط(1)1988م.مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 209.

(98) مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 208 – 209.

(3) شكري عياد اللغة والابداع(مبادىء علم الأسلوب) ص52 انترناشونال ط(1)1988م.مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 209.

(99) مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 208 – 209.

(3) شكري عياد اللغة والابداع(مبادىء علم الأسلوب) ص52 انترناشونال ط(1)1988م.مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 209.

(100) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 42.

(101) مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، ص 274، مطبعة البابي مصر، ط2، 1958.

(102) مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، 268 – 269.

(103) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص 799.

(104) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص 802.

(105) سيبويه، الكتاب، جـ3، ص 117.

(106) سيبويه، الكتاب، جـ3، ص 117.